صحيفة جامعة تصدر كل ثلاثاء وجمعة
24/24
الثمن
1200 مليما

ارتفاع الأعمال المعادية بـ 75%

لماذا تعادي فرنسا المسلمين؟

14

الاحتلال يتاجر في كل شيء:

المساعدات وسيلة لاختراق المقاومة

15

نساء بلا صوت

العاملات الفلاحيات بين نسيان المجتمع المدني لهن وجشع المستثمرين

9

الثلاثاء 8 جويلية 2025 ./عدد 729

تحت مجهر «24/24»:

6

في ظل تكرر حوادث الغرق في تونس كيف نمنع المزيد من المآسي؟

مع عودة موسم الصيف والاصطياف:

مخاطر السباحة في بعض الشواطئ بين الحقيقة والخيال

8

خُمس أطفالنا يدخنون

أي مقاربة لتفادي الكارثة؟

10

ملاعب خارج المعايير

أزمة البنية التحتية الرياضية في تونس في زمن الاحتراف

21

الافتتاحية

محمد بن محمود

الافتتاحيّة

التوجيه الجامعي...انصتوا الى ذواتكم

صابر الحُرشاني

قريبا، تنطلق مرحلة التوجيه الجامعي وهي مرحلة فاصلة لا تقل شـــأنًا عن اجتياز امتحان الباكالوريا، بل قد تكون في جوهرها أهمّ، لكونها محطة دقيقة، يحدّد فيها الناجحون الجدد مسارهم العلمي والمهني، ويضعون أولى لبنات المستقبل، بكل ما يحمله من احتمالات ومسؤوليات وأحلام معلّقة.

و في هذه المرحلة، لا يقتصر الأمر على اختيار اختصاص دراسي، بل يتعداه إلى لحظة وعي بالذات وتحديد ملامح المســـتقبل، فهي مرحلة تتقاطع فيها الميولات الشـــخصية مع واقع المؤسسات الجامعية، وتلتقي فيها تطلعات الفرد مع متغيرات عالم سريع التحول، ما يجعلها محطة تأسيسية في بناء المسار العلمي والمهني لكل طالب.

و لقد اعتدنا النظر إلى التوجيه الجامعي كإجراء إداري، أو محطة تقنية تنتهي بملء اختيارات في بطاقة، ثم انتظار النتائج، لكن الواقع اليوم يفرض علينا إعادة النظر في هذه الصورة النمطية،فالتوجيه الجامعي هو فعل وعي واســـتباق واستشراف، وهو ايضا فرصة لمساءلة الذات، والبحث عن المعنى، واختيار الطريق لا باعتباره بوابة إلى الشغل فحسب، بل باعتباره مشروع حياة.

وإذا كان التلميذ قد اجتاز محطة الباكالوريا بنجاح، فإن التحدي الأكبر يبدأ الآن و يتعلق بالاختيار السليم، وفي مواجهة ضغوط المحيط العائلي والاجتماعي، وفي تجاوز الصور النمطية التي تعلي من شأن بعض التخصصات وتهمّش أخرى، دون أن تراعي اختلاف الميولات والقدرات والآفاق.

ولا تبدو المعادلة سهلة، فواقع منظومة التوجيه مازال يعاني من هنّات قديمة، فعلى الرغم من الجهود الرسمية لتحسينها، تظل آليات التوجيه قائمة في جانب منها على منطق إداري وحســـابي جامد، أكثر منه تربوي واستشرافي. فالترتيب، ونقاط المواد، و»شروط النفاذ»، تُقحم التلميذ في مسارات قد لا تعبّر عن رغباته الفعلية. وهكذا، تتحوّل رغبته إلى رقم في قاعدة بيانات، وتضيع فرص التميز، ويتفاقم الشعور بالإقصاء، وتزداد نسب الانقطاع الجامعي.

ومن المؤسف ان يصطدم حلم التلميذ احيانا بجدار الترتيب، ويتحول النجاح الدراسي إلى عبء ثقيل بدلا من أن يكون انطلاقة نحو المستقبل، حيث تعكس هذه الحقيقة خللاً في آليات التوجيه التي تحوّل لحظة التوجيه من فرصة لبناء مستقبل يتناسب مع طموحات الأجيال الصاعدة إلى تجربة تقصي الرغبات وتحدّ من آفاقهم

و تبدو المرحلة الحالية من التوجيه الجامعي اختبارا حقيقيا لمنظومة التعليم التي لم تعد تحتمل المظاهر الشكلية أو الإجراءات الروتينية،وهذا يعكس ضعفًا واضحًا في آليات التوجيه التي تحوّل فرصة بناء المستقبل إلى تجربة تقصي الرغبات وتقليص الآفاق، بدلاً من أن تفتح أبوابًا واسعة أمام الأجيال الجديدة لتصنع مستقبلها بأمل وثقة.

التوجيه الجامعي لا يجب أن يكون لحظة انغلاق، بل لحظة انفتاح. لا يجب أن يكون أداة توزيع آلي، بل فرصة لفتح أفق جديد أمام شاب يبحث عن معنى. إننا بحاجة إلى توجيه يرتكز على المعطى العلمي، وعلى دراسات ميدانية دقيقة لحاجيات الاقتصاد، وعلى مواكبة لما يتطلبه العالم الجديد من كفاءات ومهارات، لا فقط على تراتيب ورقية صمّاء.

ولا يعني ذلك بالضرورة أن كل الاختيارات يجب أن تكون «عصرية» أو مرتبطة بتخصصات مســـتحدثة. فحتى الشـــعب الإنسانية والاجتماعية والفنية لها أهميتها، لكن بشرط أن تُصاحبها رؤية واضحة، وبرامج تكوين مجددة، وآفاق تشـــغيلية واقعية، فالفكرة الجوهرية ليســـت في التخصص بحد ذاته، بل في كيف يُدرس، وما الذي يُنتظر منه، وما الذي يضيفه لصاحبه ولمجتمعه.

أبناء الباكالوريا، أنتم اليوم على أعتاب قرار مصيري مثير. لا تتسرعوا، لا تختاروا بدافع الانبهار أو ضغط المحيط. لا تجعلوا اختياركم رهين صور عابرة أو تصنيفات سطحية. فكّروا عميقًا، في ما تحبّون، في ما تبرعون فيه، في ما يليق بكم أن تكونوا عليه بعد بضع سنوات، لا في ما يُتوقع منكم فقط. استشيروا، وابحثوا، واطلبوا النصيحة، لا من منطق الإملاء، بل من باب التنوير.

إنكم لستم فقط طلبة جدد، بل أنتم صانعو تونس القادمة و أنتم الوجوه الجديدة لجامعاتها، والعقول التي ستقودها في السنوات المقبلة، والأيادي التي ستبني بها طرقها ومخابرها ومصانعهاو مستقبلكم لا يبدأ بعد التسجيل، بل يبدأ اليوم، بهذه الورقة، وبهذه الخطوة الأولى، وبهذا القرار الفردي الذي يعكس وعياً ومسؤولية.

ولأجل ذلك، يجب أن تضمن الدولة لكل تلميذ حقه في الاختيار الحر، بناء على معلومة دقيقة، ومرافقة حقيقية، ونظام توجيه يضع الطالب في قلب العملية، لا على هامشها. كما يجب أن ينفتح الإعلام، والجامعة، والمجتمع ككل، على دعم هذه اللحظة المفصلية.

أما أنتم، فثِقوا بأن لا اختيار ســـيّئ ما دام نابعًا من قناعة، وثِقوا أن النجاح ليس حكرًا على شعبة دون غيرها، بل هو ثمرة جدٍّ ومثابرة وإيمان بالذات، فلا تخافوا من الاختلاف، ولا تُسلموا أنفسكم للمألوف إن لم يكن يعكس حقيقتكم، فالمستقبل لا يُمنح، بل يُصنع.

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@ avant-premiere.com.tn
24.24@ avant-premiere.com.tn
الهاتف . 073 903 29

مدير التحرير
وفاء حمزة

رئيس للتحرير
عادل الطياري

الإخراج الفنّي
فتحي الحرشاني

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

«الحشرة القرمزية» تُهدّد الفلاحة والمتساكنين

دعوة عاجلة للتصدي والمداواة

سماح باشا

تشهد ولاية نابل أزمة بيئية متفاقمة نتيجة الانتشار الكثيف للحشرة القرمزية التي باتت تشكّل خطرا داهماً على زراعة التين الشوكي والاملس والصحة العامة، خاصة بعد انتشارها الواسع في المناطق الفلاحية والسكنية على حد سواء.

وأكد سليم الزواري، مدير بالاتحاد الجهوي للفلاحة والصيد البحري وخبير في تربية الحشرات والزراعة المائية في تصريح لمراسلة «24/24» بالجهة أن الوضع يعتبر»سيئا للغاية» مشيرا إلى أن الحشرة القرمزية باتت تغزو أراضي الولاية وتهدد إنتاج التين الشوكي والاملس، وهو ما ينذر بخسائر اقتصادية فادحة.

وأضاف الوواري أن الذكر من هذه الحشرة يمتلك قدرة غريبة على الطيران لمسافات تفوق أربعة كيلومترات، متبعا الأضواء ليلا، مما جعله مصدر إزعاج حقيقي للمواطنين، خاصة لما تسببه من تهيجات جلدية، قد تكون خطيرة على الأطفال. واضاف انه ورغم التنبيهات التي أُطلقت منذ أكثر من عام ونصف، إلا أن الاستجابة لم تكن في مستوى التهديد هذه الحشرة التي طالت العديد من المناطق من بينها الطريق الحزامية الرابطة بين نابل ودار شعبان وبني خيار، إضافة إلى الحمامات وبئر بورقبة، حيث تسربت الإصابة إلى داخل الأحياء السكنية.

وأوضح الزواري أن الإجراءات المتخذة حاليا ترتكز على اقتلاع نباتات التين الشوكي المصابة («الطوابي») ودفنها استخدام المداواة في حال الانتشار المحدود وإعادة عملية المداواة كل ١٥ يوماً بتنسيق مع الإدارات المحلية وتجنيد الجميع من إدارات، بلديات، ومواطنين وأكد أن تفاقم الوضع مرتبط مباشرة بارتفاع درجات الحرارة، ما يُعزز من وتيرة تكاثر هذه الحشرة، وبالتالي يُحتّم الإسراع في تكثيف العمليات التوعوية والتحسيسية بين المواطنين.

لإنجاز 3 مشاريع في قطاع التطهير بزغوان:

تخصيص اعتماد بقيمة 41.7 مليون دينار محمد الدريدي

خصّص الديوان الوطني للتطهير اعتمادا بقيمة 41.7 مليون دينار لإنجاز 3 مشاريع في قطاع التطهير بمعتمديات بئر مشارقة وزغوان والفحص والزريبة من ولاية زغوان، تشمل تمديد شبكات الربط وتوسعة التغطية لهذا القطاع ليشمل أكثر ما يمكن من العائلات والمؤسسات والحدّ من مظاهر التلوّث بالجهة.

وذكر المدير الجهوي للتطهير، محمود الهذيلي، في تصريح له أن الديوان سيشرع قريبا في تنفيذ مشروعين يتعلق الأول بإنجاز محطة تطهير لمعالجة المياه المستعملة ببئر مشارقة بكلفة أشغال حدّدت بـ29 مليون دينار، وبلغ حاليا مرحلة تقييم العروض على أن تنطلق الأشغال حال إمضاء الصفقة.

ويتعلّق المشروع الثاني، وفق نفس المصدر، بتهذيب شبكة التطهير بالمدن المتبناة ويتضمن مد 22.5 كيلومترات من القنوات، وتهذيب 4 محطات ضخّ منجزة، بكلفة أشغال جمليّة تقدّر بـ11 مليون دينار، وقد تم إمضاء صفقة المشروع ومن المؤمل أن تنطلق الأشغال في غضون الأسابيع القادمة.

وأضاف المدير الجهوي أن الديوان خصّص أيضا اعتمادا بقيمة 7.1 مليون دينار لتمديد شبكة التطهير بالمعتمديات المذكورة، من خلال مد قنوات بطول 6.5 كيلومترات وبناء وتجهيز محطة ضخ، مؤكدا أن هذه المشاريع ستساهم في الرفع من نسبة التغطية والحد من مخاطر المياه الملوثة.

قبلي

الحملة الجهوية لمقاومة لدغات العقارب والثعابين

تتواصل الحملة الجهوية والوطنية لمقاومة لدغات العقارب والثعابين، والتي تقوم بتنفيذها المصالح الصحية بقبلي، على امتداد فصل الصيف وذلك بتنظيم حصص استمرار بمختلف مراكز الصحة الاساسية على مدار الساعة لاستقبال المصابين.

كما تشمل الحملة عمليات للتحسيس والتوعية لفائدة المواطنين حول أهمية العلاج في صورة التعرض للدغة، والطريقة الصحيحة لهذا العلاج، إضافة إلى تأمين حصص تكوين مستمر في الغرض لاعوان الصحة والاطباء، خاصة المباشرين في أقسام الاستعجالي، لانهم اول من يستقبل الأشخاص الذين يتعرضون للدغات العقارب والثعابين، خاصة أن العدد يرتفع في الفترة الممتدة من شهر جوان الى شهر سبتمبر .

وتشمل اللدغة 3 درجات، تتمثل الأولى في بعض الاعراض الموضعية في مكان اللدغة فقط وهي الحالة التي تظهر على حوالي 90 ٪ من المصابين باللدغات، وتكون الدرجة الثانية أكثر حدة، حيث تظهر على المصاب أعراض عامة على غرار ارتفاع درجات حرارة الجسم أو تسارع في دقات القلب، مع إمكانية تسجيل اضطراب في التنفس، وقد تصل بعض الحالات النادرة الى درجة متقدّمة من الخطورة وهي المرحلة الثالثة التي تستوجب الإيواء بقسم الإنعاش.

وأشار إلى أن الاحاطة باطارات واعوان الصحة افضت إلى عدم تسجيل حالات وفاة جراء التعرض للدغات العقارب او الثعابين بالجهة منذ سنوات، داعيا كل من يتعرض للدغ الى التوجه بسرعة الى أقرب مركز رعاية صحية أساسية أو إلى قسم الاستعجالي مهما كانت درجة خطورة الحالة لتتم مراقبته والتعرف المبكر على تطوّر الحالة في صورة انتقالها الى الدرجة الثانية لتلقّي العلاج الذي غالبا ما يؤدي الى التطور الايجابي لصحة المصاب.

وأشار مصدر طبي بأن عملية التوقي من لدغات العقارب تقتضي بالأساس تنظيف محيط المنازل للتخلص من فضلات البناء أو الفضلات الفلاحية بالواحات والتي تشكل مكانا للاختباء العقارب او الثعابين، ودعوة الأولياء إلى الحرص على أن يرتدي ابناءهم أحذية خاصة عند خروجهم للعب ليلا.

محمد المبروك السلامي

بالمستشفى الجهوي بتوزر

انطلاق استغلال آلة المفراس الثانية

شرع المستشفى الجهوي الهادي جاء بالله بتوزر منذ اول شهر جويلية ا في استغلال آلة المفراس «سكانر» الثانية بشكل فعلي بعد الانتهاء من تركيزها خلال الأسابيع الماضية. كما تم مؤخرا تجهيز المستشفى بآلة تصوير الفم «بانوراميك» وهي في طور التركيز ومن المؤمل الشروع في استغلالها قريبا.

ومن المنتظر تدعيم المستشفى بجهاز تصوير بالرنين المغناطيسي، يضاف الى عديد البرامج الموجودة بالمستشفى والرامية إلى تطوير الخدمات الصحية.

ومن بين هذه المشاريع تجهيز قسم جراحة الأعصاب الذي يوجه خدماته لسكان ولايات الجنوب الغربي، حيث قطعت عملية تنسيق وتجهيز هذا القسم أشواطا متقدمة، اضافة الى خدمة الفحوصات الطبية عن بعد التي يجري حاليا اعداد إطارها القانوني والمقر المخصص لها.

محمد المبروك السلامي

القطاع السياحي ببنزرت

طبيعة خلابة وشواطئ ساحرة على طول 200 كلم

جلال العرفاوي

تعتبر بنزرت نقطة التقاء بين قارة إفريقيا وأوروبا وهي تقع قلب البحر الأبيض المتوسط وتشتهر بمناطقها السياحية وشواطئها الرملية الساحرة والتي تمتد على طول 200 كلم مما يجعلها أحد أهم المناطق السياحية التونسية التي تستقطب السياح . غير أن هذه الحركية السياحية مازالت تحتاج إلى مزيد التنوع والتطوير.

التقاء البحر بالغابة

تتواجدبولاية بنزرت سواحل غنية ومتنوعة تمثل مزيجا من الخلجان في الشمال والشواطئ الرملية والتلال في الشرق وغابات الصنوبر بسجنانفي الجنوب حيث يلتقي البحر بالغابة على امتداد 200 كلم على طول سواحل البحر الأبيض المتوسط لينحت فسيفساء رائعة وذلك بشواطئ سيدي سالم والرمال وغار الملح والرفراف وكاب سراط . ويتعزز المشهد الطبيعي الرائع بوجود محمية وطنية وهي « جبل اشكل « ذات الإطلالات الخيالية بجبال مكسوة بالنباتات وببحيرة ضخمة فريدة من نوعها والتي تم تسجيلها على قائمة « اليونسكو « لمواقع التراث العالمي حيث تحتوي على أنواع نادرة من الطيور المائية والحيوانات يصل عددها إلى أكثر من 200 ألف والنباتات التي يبلغ عددها 600 نوع إضافة إلى ما تمتلكه الولاية من مواقع تاريخية تجمع بينالحصون والقلاع والميناء العتيق الذي اشتهر بقوارب الصيد الصغيرة المتناثرة.

جزر سياحية رائعة

تضم ولاية بنزرت العديد من المناطق السياحية الرائعة حيثتنتصب على طول سواحلها عددا كبيرا من الخلجان والجزر الصغيرة ويحق لبنزرت بأن يطلق عليها اسم عاصمة « الجزر والأرخبيل « حيث تحتوي على أفضل المواقع السياحية البيئية وطنيا وتمثل قبلة العديد من المولعين باكتشاف الكهوف والخلجان وتسلق الجبال على غرار أرخبيل جزيرة جالطة والرأس الأبيض وكاب سراط وكاب زبيب كما تضم في أقصى نقطة بشمال القارة الإفريقية منطقة رأس « إنجلة» . وتمثل جزيرة « جالطة « محمية فريدة من نوعها وهي لا تبعد عن مدينة طبرقة سوى 60 كلم وهي تتربع في قلب البحر المتوسط وتعد أصغر الجزر التونسية حيث لا تتجاوز مساحتها 752 هكتار وتعتبر مقصدا للسياح الباحثين عن الهدوء والاسترخاء وتعتبر الجزيرة محمية فريدة من نوعها وتمثل « جالطة» أرخبيلا صغيرا يضم 8 جزر من أهمها « قالو « و» لاقالينا « و» لوبلاسترو» و» لاقاليت» وتمتاز هذه الجزيرة بالمغارات البحرية التي تستهوي هواة الغوص البحري.

« كورنيش « بمواصفات عالمية

يعتبر « كورنيش بنزرت « أكثر أماكن استقطابا للسواح في مدينة بنزرت وهو عبارة عن سلسلة من الشواطئ الرملية التي تمتاز بامتدادها وتضم سلسلة متنوعة من الفنادق والمطاعم الراقية الطويلة حيث يجد السائح الفرصة للقيام بعدد من الأنشطة على غرار الرياضات المائية والسباحة والغوص والتمتع بسحر الرمال الذهبية ومياه البحر الصافية . كما يعد الميناء القديم أهم المعالم السياحة في بنزرت وهو يمتد على طول أكثر من كيلومتر وهو يشبه إلى حد بعيد مدينة « البندقية « الإيطالية حيث تجتمع على أرصفة المرسى القديم عديد المساجد والمعالم والأسواق حيث تقع المنطقة المركزية كالجامع الكبير وزاوية سيدي المسطاري وسيدي أحمد التيجاني وسبيل عين الجرينةبجانب الحمام الكبير ومما يزيد في بهجة المكان التفاف المدينة القديمة بشوارعها الضيقة والتي تضم عددا من الحرف والصناعات التقليدية حول هذا الميناء القديم مما يوفر فرصة للسائح للتسوق والتمتع بزرقة المياه وجمال المعالم التاريخية.

شاطئ سيدي علي المكي قبلة المصطافين

تقع قرية غار الملح على سفح جبل يضم غابة كثيفة وتطل على بحيرة كبيرة بمحاذاة البحر وتعد من أجمل المناطق السياحية في تونس حيث تنتصب مراكب الصيادين وتمتاز القرية بنقاء مياه شواطئها والذي يعرف بشاطئ سيدي علي المكي نسبة إلى زاوية الولي الصالح « سيدي علي المكي « المتواجدة في أعلى سفح الجبل ويوفر ميناء الصيد البحري أجود أنواع الأسماك التي يتم إعدادها بالمطاعم الخشبية المقامة على طول الشاطئ وذلك بالتوازي مع التمتع بحصص السباحة والاسترخاء.

رحلات بحرية إلى جزيرة جالطة

تستعد المدينة لاستقبال المصطافين خلال شهري جويلية وأوت والذين عادة ما يسجلان نسبة إقبال قياسية للسواح والزوار . ولمزيد تنويع المنتوج السياحي بالجهة لسنة 2025 تم بعث مؤسستين سياحيتين تونسيتين لتنظيم الرحلات البحرية والترفيهية إلى جزيرة جالطةانطلاقا من ميناء طبرقة .وتبعد جزيرة جالطة والجزر المحيطة بها عن مدينة بنزرت الشمالية قرابة 81 كيلومترا، و60 كيلومترا عن مدينة طبرقة الواقعة في الشمال الغربي للبلاد التونسية وتبلغ مساحتها وهي أكبر جزر الأرخبيل 752.3 هكتارا ويبلغ طول أعلى ارتفاع فيها 391 مترا عن سطح البحر وهي تتميز بجمال استثنائي لا مثيل له في جزر البحر الأبيض المتوسط.

مع التقدم في مسار تركيز المجلس الأعلى للتربية

هل تكون عطلة الصيف فرصة لانطلاق الإصلاح التربوي؟

صابر الحرشاني

تركن الاسرة التربوية بعد اسابيع قليلة الى الراحة بعد سنة دراسية تضمنت الكثير من التحديات، و جدّدت الحاجة الى بدأ الاصلاح التربوي الذي تعد عطلة الصيف فرصة ملائمة للشروع فيه

المجلس الأعلى للتربية: خطوة نحو التغيير

و في مفتتح الشهر الجاري اعلن وزير التربية، نور الدين النوري، عن قرب انطلاق أشغال المجلس الأعلى للتربية والتعليم، الذي سيتحمل وفق المرسوم الرئاسي المحدث له، مسؤولية التخطيط الاستراتيجي للسياسات التربوية ومتابعة تنفيذها.

ويأتي هذا الإعلان بعد صدور الأمر الرئاسي عدد 246 لسنة 2025، المؤرخ في 8 ماي 2025، المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي للمجلس الأعلى للتربية والتعليم.

و الجدير بالذكر أن الاستشارة الالكترونية المتعلقة باصلاح قطاعي التربية و التعليم قد تم الانتهاء منها منذ مايقارب السنتين، و تبلورت عنها الخطوط و الاتجاهات الكبرى لعملية الاصلاح، ما يعني أنّ المرور من مرحلة الدرس الى صياغة الاصلاحات قد حانت.

وفي شهر افريل من سنة 2023 أشرف رئيس الجمهورية قيس سعيد على جلسة عمل حول الاستشارة الوطنية المتعلقة بإصلاح التربية والتعليم، و اكد خلالها أنّ التعليم العمومي هو أساس أي إصلاح وانه لا يمكن التفريط في هذا المكسب ،وان الازدهار الحقيقي للشعب يتم بفكر حر و مستنير ،مشددا على أن الأمر يتعلق بمستقبل الأجيال المقبلة لتونس .

و لا يختلف عاقلان في توفر كل اسباب الموضوعية للمضي في اصلاح تربوي و في مجال التعليم بعد ان بلغ قطاعي التربية و التعليم حالة كبيرة من التردي و عدم مواكبة التطورات الحاصلة في المجتمع ذلك ان بلادنا قد شرعت في اول اصلاح للتعليم سنة 1958 ويمكن القول أن مسيرة الاصلاحات قد توقفت سنة 2002 عند النظام التوجيهي.

و تبدو الفرصة مواتية جدّا بأن تكون السنة المقبلة هي منطلق تطبيق الاصلاحات التربوية، حيث توفرالعطلة الصيفية فرصة مواتية لتعميق النقاشات ذلك أن توقف الديناميكية التعليمية فيه «هدنة ظرفية» بين الفاعلين في الحقل التربوي و التعليمي، و بالتالي فيه اتاحة للفرصة لتبادل الاراء و المواقف و التصورات على الاصلاح التربوي بمختلف مجالاته الادارية و العلمية و البيداغوجية و غيرها من المجالات.

ملفات حارقة على طاولة الإصلاح

و باتت الملفات التربوية المتراكمة تتطلب معالجة عاجلة وحازمة، فعلى رأس هذه الأولويات تأتي مسألة إعادة النظر في البرامج والمناهج التعليمية التي لم تعد تواكب تحولات العصر، سواء على مستوى المحتوى أو طرق التدريس.

كما أن تردي البنية التحتية للمدارس، خاصة في المناطق الداخلية، وتفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي، وتدهور صورة المدرسة العمومية، جميعها ملفات تؤكد الحاجة إلى تدخلات سريعة وشاملة.

ويعتبر الخبراء أن عطلة الصيف تمثل الإطار الزمني الأمثل للشروع في مراجعة عميقة للمناهج، وتجريب آليات جديدة في التقييم والتدريس، إلى جانب الاستعداد للانطلاق بمنظور مغاير للسنة الدراسية المقبلة.

تكوين الإطار التربوي... نقطة ارتكاز الإصلاح

و من الجوانب المحورية لأي إصلاح تربوي ناجح، الاهتمام بالإطار التربوي، الذي يعيش منذ سنوات حالة من الإرهاق وعدم الاستقرار بسبب كثافة التحركات القطاعية وتراجع القدرة الشرائية وضعف الحوافز.

وتُطرح خلال عطلة الصيف إمكانية تكثيف الدورات التكوينية لفائدة المدرسين، سواء في المجال البيداغوجي أو الرقمي أو في دعم المهارات الحياتية والاجتماعية، بما يسمح ببناء قدرات جديدة داخل المدرسة التونسية.

كما أن التكوين المستمر يمكن أن يُعيد الاعتبار للوظيفة التربوية، ويمنح المربّين شعورا أكبر بالتمكين والتجدد، وهو ما من شأنه أن ينعكس مباشرة على مردودهم وعلى المناخ التربوي العام.

أهمية المقاربة التشاركية

و يرى العديد من الفاعلين في المجال التربوي أن تشريك الأطراف المتدخلة، من نقابات وجمعيات أولياء وخبراء ومؤسسات جامعية، سيكون محددا أساسيا في مدى جدوى الإصلاح. فالإصلاح الذي يُفرض من أعلى لن يكون قابلًا للاستدامة، في حين أن الإصلاح القائم على التوافق والمشاركة يُرسّخ ملكيته المجتمعية خاصة و ان للمجلس الاعلى للتربية دورا استشاريا و ليسا تقريريا

وفي هذا السياق، قد تكون عطلة الصيف مناسبة لعقد منتديات جهوية ووطنية للتفكير في مستقبل التربية، وتقديم المقترحات وصياغة ملامح خريطة طريق واقعية ومرحلية.

كما يجمع الخبراء في الحقل التربوي على أن الإصلاح لا يكون مجديا ما لم يضع المتعلّم في صلب اهتماماته. وعليه، يُفترض أن تُستغل العطلة في إنجاز بحوث واستطلاعات ميدانية حول انتظارات التلاميذ والصعوبات التي يواجهونها، وتوظيف نتائجها في بلورة سياسات تربوية تستجيب فعلًا لحاجياتهم.

كما أن التفكير في حلول للحد من الدروس الخصوصية، وتحسين جودة التعلم داخل القسم، وتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية في المؤسسات التربوية، هي أيضًا عناصر لا تقل أهمية.

وتبدو عطلة الصيف مناسبة فريدة للشروع في إصلاح المنظومة التربوية، خصوصًا في ظل التطورات الأخيرة المتعلقة بتركيز المجلس الأعلى للتربية.غير أن النجاح في ذلك يتوقف على مدى الجدية في التعاطي مع ملفات القطاع، وعلى توفر إرادة الإصلاح الحقيقية، وعلى تشريك الجميع في صياغة مستقبل المدرسة التونسية.

مع عودة موسم الصيف والاصطياف:

مخاطر السباحة في بعض الشواطئ بين الحقيقة والخيال

ندى الغانمي

تم يوم السبت 28 جوان 2025، تسجيل غرق ثلاث فتيات أصيلات منطقة خنقة الحجاج بسواحل سليمان، حيث تم انتشال جثة إحداهن وتبلغ من العمر حوالي 17 سنة، في حين تواصلت جهود فرق الحماية المدنية والبحرية للعثور على الفتاتين المفقودتين وسط ظروف بحرية صعبة بسبب قوة الرياح.

وفي حادثة اخرى، فُقدت طفلة تبلغ من العمر نحو ثلاث سنوات على شاطئ عين قرنز بقليبية، وذلك بعد أن قذفتها أمواج البحر أثناء جلوسها على عجلة مطاطية (chambre à air)، بفعل الرياح القوية، في غفلة من والدتها التي كانت بصدد السباحة.

تعيد هذه الحوادث إلى الأذهان حوادث أخرى ومخاطر أخرى تهدد المصطافين على الشواطئ التونسية، حاولت الجهات الرسمية تفادي بعضها إلا أن المخاطر لا تزال موجودة.

بعض الشواطئ غير محمية وأخرى غير صالحة للسباحة

تتميز البلاد التونسية بسحر شواطئها على إمتداد شريطها الساحلي، وتمثّل هذه الشواطئ في فصل الصيف الوجهة السياحية الأولى والأمثل لقاصديها من تونسيين وأجانب يتوافدون عليها ليستمتعوا بجاذبيتها، من شواطئ بنزرت شمالا حتى سحر شواطئ جربة وجرجيس جنوبا، مرورا بالشريط الساحلي وشواطئ نابل والعاصمة وشواطئ طبرقة وباجة الرائعتين.

وتعتبر أغلب الشواطئ في تونس الأفضل والأجود عالميا، فبعضها تطل على الغابات والجبال، والبعض الآخر مواز للواحات والبحيرات مما يضفي عليها طابعًا ورونقًا خاصًا يميزها عن باقي الشواطئ، لكن رغم ذلك تعود المخاوف من مخاطر الشواطئ غير المحمية وغير الصالحة للسباحة مع كل موسم صيفي.

وفي هذا الإطار، أعلنت وزارة الصحة ، يوم الأربعاء 25 جوان 2025، أن نتائج مراقبة 539 نقطة على الشريط الساحلي في تونس في إطار متابعة نوعية مياه البحر، أظهرت فيما يتعلق بشهر جوان 2025 أن 71% من الشواطئ مياهها ذات نوعية جيدة، لكن تمّ تسجيل 28 نقطة غير صالحة للسباحة بسبب تلوث المياه. وقالت وزارة الصحة إن النقاط غير الصالحة للسباحة تتوزع على ولايات تونس وبن عروس وأريانة وبنزرت.

وكشفت الوزارة عن قائمة هذه الشواطئ وهي تتوزع كما يلي:

ولاية تونس: شاطئ نهج باش حامبة (حلق الوادي).

ولاية بن عروس: 15 شاطئًا: 100م جنوب شط مروان، قبالة Centrale thermique (رادس)، قبالة مبنى الحماية المدنية (رادس)، 100م شمال مصب وادي مليان (رادس)، 100م جنوب مصب وادي مليان (الزهراء)، قبالة مصب وادي معيزات (الزهراء)، مصب وادي بوخامسة (الزهراء)، قبالة نهج صالصة ماجور (حمام الأنف)، قبالة نهج البحر الأبيض المتوسط (حمام الأنف)، قبالة كازينو Casino (حمام الأنف)، قبالة شارع صلامبو (حمام الأنف)، قبالة نهج الحبيب ثامر (حمام الأنف)، قبالة نهج عزيزة عثمانة (حمام الأنف)، المصب القديم بالشعبية (حمام الأنف)، مصب وادي العيايشة (حمام الأنف).

ولاية أريانة: 6 شواطئ

مصب السبخة (رواد)، أمام مقر تربية الخيول عكروت (رواد)، التقسيمات السكنية رواد الشاطئ (رواد)، حي القضاة (رواد)، قناة خليج (رواد)، 50 م شمال قناة خليج (رواد).

ولاية بنزرت: 6 شواطئ

شط جالطة ببنزرت، البعالي بمنزل جميل ومرفأ الصيادين وسيدي الحشاني بمنزل عبد الرحمان، قنال 1 وقنال2 بجرزونة.

ودعت وزارة الصحة في بلاغها إلى «تجنّب السباحة في هذه النقاط حفاظًا على سلامة المواطنين، كما أكدت تواصل عمليات المراقبة وإعلام العموم بكل مستجد».

ويشار إلى أن التحاليل التي قامت بها إدارة حفظ الصحة والمحيط التابعة لوزارة الصحة ، خلال سنة 2024، كشف عن وجود 28 نقطة سوداء في شواطئ تونس، تتوزع على 6 ولايات وهي كلّ من تونس وبن عروس وبنزرت ونابل وسوسة وقابس.

وتأتي هذه النتائج في ظل ظاهرة المدّ الأحمر وتكاثر الطحالب المجهرية التي تشهدها عدة شواطئ في تونس، على غرار خليج المنستير وشاطئ سيدي علي المكي وغار الملح في بنزرت، وكذلك شاطئ سليمان في بنزرت، ويرجع نشطاء في الشأن البيئي والمناخي والحقوقي، «بروز ظاهرة تكاثر الطحالب مع تغير لون مياه البحر وتصاعد روائح كريهة منها أساسًا إلى تلوث المياه بسبب تصريف مياه مستعملة صناعية ومنزلية في الشواطئ»، وفق قولهم.

الخبراء في المناخ يحذرون

وبعدما شهدت السواحل التونسية خلال الفترة الاخيرة عددا من حوادث الغرق، اثارت تساؤلات حول الأسباب غير الظاهرة التي قد تكون وراء ارتفاع عدد ضحايا البحر، خاصة مع اشتداد موجات الحر وارتفاع الإقبال على الشواطئ أكد الخبير في المناخ حمدي حشاد أن البحر الأبيض المتوسط لم يعد كما عرفناه سابقا، مشيرا إلى أن التغيرات المناخية العميقة أثّرت بشكل مباشر على «سلوك البحر» والتيارات المائية، ما ساهم في ارتفاع غير مسبوق في حالات الغرق، خصوصا في الشواطئ المفتوحة وغير المراقبة

وأضاف حشاد، في تدوينة على حسابه الرسمي بموقع «فايسبوك»، إن الارتفاع المستمر في درجات حرارة البحر خلال فصل الصيف بات سمة واضحة، وساهم في تغيّر ديناميكية التيارات البحرية، وخصوصاً على السواحل الرملية، ما يؤدي إلى ظهور تيارات خفية تعرف باسم «التيارات العائدة» (rip currents) .

وأوضح أن هذه التيارات ضيّقة وسريعة، تسحب السباحين من الساحل نحو داخل البحر، حتى في الأيام التي يبدو فيها البحر هادئا، مبينا أن خطورتها تكمن في أنها تعمل مثل «مصيدة»، حيث لا يجب على السباحين مقاومتها مباشرة، بل السباحة بمحاذاة الشاطئ لتجاوز تأثيرها.

وأشار الخبير إلى أن المتوسط يعتبر اليوم من أبرز المناطق المتأثرة بالمناخ في العالم، ويُصنَّف كنقطة ساخنة (hotspot) للتغير المناخي البحري، مستشهدا بدراسة علمية نشرتها مجلة Nature Climate Change سنة 2022، تؤكد أن المتوسط يسخن بنسبة 20% أسرع من المعدل العالمي، مما يؤدي إلى خلل في حركة الكتل المائية، والتيارات، والأمواج. وبيّن أن التسخين السطحي للمياه يؤدي إلى ما يُعرف بـ«الطبقات الحرارية» (thermal stratification)، حيث تبقى المياه السطحية ساخنة بينما تظل الأعماق باردة، مما يمنع اختلاط المياه ويزيد من طاقة التيارات القريبة من السواحل.

وأضاف أن التيارات العائدة تتكوّن حين تتكسر الأمواج بشكل غير منتظم، فتخلق ممرات مائية ضيقة وسريعة تعيد الماء من الشاطئ إلى البحر، بسرعة قد تصل إلى 2.5 متر في الثانية، أي بما يفوق قدرة أفضل السباحين.

وأشار إلى أن هذه الظاهرة معروفة في أمريكا، حيث تساهم في 80% من عمليات الإنقاذ على الشواطئ، حسب الإدارة الوطنية للمحيطات والغلاف الجوي. ونبّه إلى أن تقريرا أوروبيا حديثا (Copernicus Marine Service 2023 أشار إلى أن التغيرات المناخية تُسرّع من تشكّل هذه التيارات بسبب ارتفاع حرارة البحر، التي زادت بأكثر من 1.5 درجة مقارنة بالثمانينات.

مخاطر تم منعها «جزئيا»

في نفس الإطار، قررت بعض الولايات منع استعمال «الكواد» أو الدراجات النارية وحتى الدراجات الهوائية لما تسببه من مخاطر على المصطافين، فتم منعها مثلا في كل شواطئ ولاية نابل، وجاء هذا القرار على خلفية وفاة طبيبة سنة 2016 قبالة شاطئ نابل، حيث كانت جالسة هناك رفقة زوجها حين باغتتها دراجة نارية رباعية الدفع «كواد» فيما أحيل زوجها الى قسم الإنعاش.

كما انتشر مقطع فيديو السنة الفارطة على مواقع التواصل الاجتماعي في تونس، يوثق هجوما لمجموعة من الكلاب السائبة على امرأة بإحدى الشواطئ بمدينة قليبية من ولاية نابل، طالب حينها المواطنون بضرورة ردع مالكي الكلاب الخطيرة ومنعهم من اصطحاب كلابهم للشواطئ العمومية، مع ضرورة تأمين الجهات المختصة وحماية المصطافين من خطر الكلاب السائبة.

وتسعى الحماية المدنية كل سنة، لإحداث نقاط حراسة بالشواطئ وتعيين أعوان إشراف لحراسة الشواطئ والاشراف على السباحين المنقذين. بالإضافة لسعي الحماية المدنية ككل موسم لتقديم جملة من النصائح لمختلف المصطافين على الشواطئ على غرار عدم التردد في طلب المساعدة من الآخرين إذا تمت رؤية شخص يغرق وإلقاء عوامة أو حبل للغريق حتى يتمكن من الإمساك به وإبلاغ شخص آخر ممّن يجيد السباحة للتمكن من إنقاذ الغريق.

نساء بلا صوت

العاملات الفلاحيات بين نسيان المجتمع المدني لهن وجشع المستثمرين

محمد الدريدي

في قلب أراضينا الفلاحية التونسية، حيث تنبض الحياة من رحم التراب، تقف نساء كادحات، وجوههن لفحتها الشمس، وأجسادهن أنهكها التعب، يقدمن عرقهن قربانًا لصمت القانون وتواطؤ المستثمرين، هنّ العاملات في القطاع الفلاحي، نساء لا يعرفن معنى العطل المدفوعة، ولا الحد الأدنى للأجور، ولا حتى كرامة النقل الآمن. ورغم ما شهدته قوانين الشغل من تنقيحات وتعديلات، فإن واقعهن ظل جامدًا، بل ربما ازداد قسوة.

بين النصوص القانونية والواقع: فجوة لا تُردم

في السنوات الأخيرة، شهدت بلادنا تحركات تشريعية تهدف إلى تحسين أوضاع العمل، خاصة بعد 25 جويلية 2021 حيث تم تعديل مجلة الشغل، وتم إقرار قوانين جديدة تضمن الحد الأدنى للأجور، والتغطية الاجتماعية، وحقوق النقل الآمن. لكن هذه القوانين، رغم وجاهتها لم تجد طريقها إلى الحقول لان المشغلين يتفننون في التلاعب بالقانون ويمارسون ضغوطات شتى على العاملات حتى لا تخرج اصواتهن صادحة بما يتعرضن له من ضيم كما ان منظمات المجتمع المدني تهتم بهذه المعضلة بطريقة موسمية وطبيعي في هذه الحالة ان يتم تجاهل القوانين التي تصدرها الدولة التي لا يمكن لها ان تعلم بتواصل مثل هذه الاوضاع في ظل صمت العاملات وموسمية نشاط منظمات المجتمع المدني او تحريكهن لمثل هذه القضايا لغيايات سياسية لا غير.

و لايخفاكم أن الحد الأدنى للأجور في تونس يتجاوز 470 دينار شهريًا، لكن العاملات في الفلاحة يتقاضين بين 15 و20 دينارًا في اليوم، وأحيانًا أقل و بلا عقود عمل، بلا تغطية اجتماعية، بلا تأمين ضد الحوادث، ولا حتى احترام لساعات العمل القانونية.

كما يتم نقل العاملات في ظروف مهينة، على متن شاحنات مكشوفة أو جرارات، في خرق صارخ لقانون النقل البري وسلامة العمل. فأين هيبة القانون؟ وأين النقابات التي تدّعي الدفاع عن الطبقة العاملة؟

استغلال مزدوج بين الحاجة والصمت

الاستغلال في القطاع الفلاحي لا يقتصر على تدني الأجور أو غياب الحقوق، بل يتجلى في استغلال اجتماعي ممنهج، المستثمرون والفلاحون الكبار يدركون هشاشة الوضع الاجتماعي للعاملات، فيستغلون حاجتهن الماسة للعمل، وغياب البدائل، ليُخضعوهن لشروط مجحفة. فالكثير من العاملات أرامل أو مطلقات أو معيلات لأسر بأكملها.

و بعضهن يعملن لسداد ديون أو لتأمين مصاريف دراسة أبنائهن. فالصمت هو الثمن الذي يدفعنه مقابل لقمة العيش، فـ«الشكوى تعني الطرد». وهكذا، يتحول العمل من وسيلة للعيش الكريم إلى أداة إذلال يومي، تُمارس فيه السلطة الاقتصادية بأبشع صورها.

النقل...رحلة الموت اليومية

من أكثر الجوانب مأساوية في واقع العاملات الفلاحيات هو وسائل النقل، لا حافلات مهيأة، ولا احترام لعدد الركاب، بل مجرد شاحنات أو جرارات تُكدّس فيها النساء كما تُكدّس البضائع. و دعنا لا ننسي او نتناسى أنه في أفريل 2019، اهتزت تونس على وقع حادثة السبالة، حيث توفيت 12 عاملة فلاحية في حادث سير مروع بسبب نقل غير آمن، ورغم الوعود الرسمية حينها بإصلاح جذري، لم يتغير شيء. الحقول ما زالت تستقبل النساء على ظهر الشاحنات، والموت ما زال يترصدهن كل صباح. وهذه ليست مجرد «حوادث»، بل جرائم صامتة تُرتكب يوميًا، بتواطؤ الجميع المستثمرين، وحتى المجتمع الذي اعتاد على مشهد النساء المكدسات في الشاحنات دون أن يرف له جفن.

الرقابة ضعيفة؟

من المؤلم أن نلاحظ أن الرقابة بدل أن تكون حامية للحقوق، تبدو في كثير من الأحيان غائبة او حتى شبه منعدمة، والمخالفات تمر دون عقاب، والوعود لا تتجاوز البلاغات الصحفية. فلماذا لا تُفرض عقوبات على المستثمرين المخالفين؟ ولماذا لا يتم دعم التعاونيات النسائية الفلاحية كبديل عادل ومستدام؟ ولماذا لا تُخصص ميزانية لنقل العاملات بوسائل آمنة ومحترمة؟

هنا الجواب بسيط لأن العاملات الفلاحيات لا يملكن صوتًا مؤثرًا، ولا لوبيًا اقتصاديًا ضاغطًا، ولا حتى تغطية إعلامية كافية. هنّ نساء منسيات في برنامج عمل منظمات وجمعيات تتغنى بالدفاع عن العدالة الاجتماعية.

شهادات من الميدان

في حديث مع بعض العاملات في منطقة زغوان و رغم تحفظهن على الكلام فأنه تتكرر نفس العبارات «نخدم من الخمسة متاع الصباح، نرجع مع الستة متاع العشية، وناخذ 17 دينار... شنوّة نعمل بيهم؟ «الجرار يركبونا فيه كيف السلعة، وإذا صار حادث، يقولولك ربي يرحمها. «ما نجمش نطلب حقي، خاطر إذا نحكي، ما يعاودوش يعيطولي.»

هذه الشهادات ليست مجرد قصص شخصية، بل مرآة لواقع جماعي، يفضح هشاشة منظومة العمل في تونس، ويكشف عن عمق الفجوة بين القانون والممارسة.

نحو حلول جذرية

الحديث عن العاملات الفلاحيات لا يجب أن يظل في إطار التنديد فقط، بل يجب أن يتحول إلى دعوة للفعل ومن بين الحلول الممكنة فرض رقابة صارمة على المستثمرين والفلاحين، وتغريم كل من يخالف قانون الشغل أو النقل وتقوية موارد صندوق الدعم الخاص بالعاملات الفلاحيات، حتى يضمن لهن الحد الأدنى من الحماية الاجتماعية وتشجيع التعاونيات النسائية، ومنحها امتيازات ضريبية وقروضًا ميسرة مع إطلاق حملات توعوية في المناطق الريفية حول الحقوق الشغلية وسبل التبليغ عن الانتهاكات و لما لا إدماج العاملات في النقابات، وتخصيص لجان خاصة بهن داخل الاتحاد العام التونسي للشغل.

كفى صمتًا

العاملات في القطاع الفلاحي لسن مجرد أرقام في تقارير التنمية، ولا مجرد أيادٍ عاملة تُستغل ثم تُنسى. هنّ نساء تونس الحقيقيات ، من يحملن الوطن على أكتافهن، ويزرعن الحياة في أرضه. إن استمرار الصمت على متاعبهن هو وصمة عار في جبين المجتمع. وقد آن الأوان لنكسر هذا الصمت، ونرفع الصوت عاليًا الكرامة لا تُجزأ، والعدالة لا تُؤجل، والحق في العمل الكريم ليس ترفًا، بل أساس المواطنة.

تحت مجهر «24/24»:

في ظل تكرر حوادث الغرق في تونس كيف نمنع المزيد من المآسي؟

اعداد: مفيدة العياري

مع كل صيف، تعود مشاهد مأساوية على شواطئ تونس أسرٌ تفقد فلذات أكبادها في غفلةٍ خاطفة، وضحكاتٌ تختفي بين الأمواج تاركةً وراءها حسرةً ودموعًا. قصص الغرق تتكرّر سنويًا رغم تكرار التحذيرات، وكأنّ الدرس لا يصل كاملًا إلى الجميع.

الوقائع الأخيرة في بعض الشواطئ، من حادثة إنقاذ طفلة صغيرة إلى فقدان أرواح فتيات جرفتهن التيارات البحرية، تؤكّد أن البحر لا يرحم من يستهين بقوانينه. المشكلة لا تكمن فقط في قسوة الأمواج، بل في غياب ثقافة الوقاية وقلّة الوعي بمخاطر التيارات الخفية التي تخدع حتى السباحين الجيّدين.

البحر ليس هادئًا دائمًا

يؤكّد مختصّون في الغوص والسلامة البحرية أنّ البحر قد يبدو هادئًا من السطح، بينما يخفي في الأعماق تيارات قويّة وجاذبة قد تسحب المستحمّين بعيدًا عن الشاطئ في دقائق. وتزداد هذه التيارات نشاطًا في فترات معيّنة من الشهر، خاصةً عند اكتمال القمر حين تتحرّك الرياح والأمواج بطرق قد لا تُرى بالعين المجرّدة.

ما يزيد الخطر أنّ تجهيزات اللعب مثل العوامات المطاطية، التي يعتمد عليها الكثير من الأطفال، قد تتحوّل إلى فخّ قاتل لأنها تنقلب بسهولة ولا تضمن بقاء الطفل طافيًا بثبات. وهنا يكمن الخطر الأكبر حين لا تكون هناك رقابة لصيقة من الأهل أو فرق إنقاذ مجهّزة تدخّلها سريع.

إشارات الإنذار... من يعرفها؟

رغم أنّ بعض الشواطئ محروسة ومجهّزة برايات الإنذار، إلا أنّ كثيرًا من المصطافين لا يلتزمون بها. الراية الحمراء تعني أنّ البحر خطرٌ والسباحة ممنوعة، والخضراء تشير إلى أنّ الشاطئ محروسٌ والسباحة آمنة، بينما البرتقالية تحذّر من ضرورة توخّي الحذر الشديد.

ورغم وضوح هذا النظام، تبقى حالات الإهمال متكرّرة. البعض يغامر بالسباحة في أماكن صخرية يصعب على أعوان الحماية التدخّل فيها، أو يترك الأطفال يسبحون دون مرافق راشد، أو يستخدمون عوامات مطاطية دون الانتباه لإمكانية انقلابها مع الأمواج.

مسؤولية الأسرة أولًا

لا بدّ من الاعتراف أنّ الأسرة هي خطّ الدفاع الأوّل. مراقبة الأطفال أثناء السباحة ليست مجرّد خيار، بل ضرورة لا تحتمل التهاون. من غير المقبول ترك الأطفال بمفردهم حتى في المياه الضحلة، أو الاعتماد كليًا على عوامات قد تجرّهم بعيدًا عن الشاطئ.

كما ينصح مختصّون باستخدام أجنحة السباحة (brassards) بدلاً من العوامات المطاطية، لأنها أكثر أمانًا وتضمن ثبات الطفل فوق سطح الماء. والأهمّ من ذلك، تعليم الأطفال منذ سنٍّ مبكرة احترام البحر وفهم التيارات وأهمية الالتزام بإشارات الإنذار. كما تدعو الحماية المدنية في كل موسم صيفي المواطنين إلى ارتياد الشواطئ المحروسة والالتزام برايات الإنذار إذ تمثل الراية الحمراء بأن الشاطئ محروس والسباحة ممنوعة والخضراء بأن الشاطئ محروس، والسباحة مسموحة والبرتقالية بأن الشاطئ محروس والسباحة يجب ان تكون بحذر. كما تشدد على تجنب الشواطئ الصخرية، والانتباه للأطفال عند استخدام العوامات، وعدم القفز في الماء مباشرة بعد التعرض الطويل للشمس.

لا للوقاية الموسمية فقط!

التوعية وحدها، رغم أهميتها، لا تكفي. الأرقام المتزايدة لحوادث الغرق تكشف حاجة ملحّة إلى خطة وطنية متكاملة لحماية الأرواح على شواطئ تونس. هذه الخطة يجب أن تشمل:

** تعزيز فرق الإنقاذ: تزويدها بزوارق مطاطية حديثة ومعدّات تدخل سريع، وتغطية الشواطئ غير المحروسة بفرق إضافية، مع استخدام طائرات دون طيار لمراقبة التيارات والتحرّكات الخطرة.

** التربية والسلامة البحرية:إدراج دروس حول مخاطر البحر وكيفية التعامل معها في المناهج المدرسية، وتنظيم حصص تعليم سباحة للأطفال والشباب، خاصةً في المناطق الداخلية.

** حملات توعية دائمة:حملات إعلامية قبل وأثناء موسم الصيف، تُنشر عبر التلفزيون والإذاعات ووسائل التواصل، إضافة إلى برامج توعوية موجّهة داخل المدارس والمراكز الشبابية.

بدوره لفت المسؤول السابق بوكالة حماية وتهيئة الشريط الساحلي صلاح الشتيوي في تصريح اعلامي له عن تزايد حوادث الغرق بسبب تغير المناخ، وتأثير التغيرات في قاع البحر على سلامة السباحين.

وقال الشتيوي إن دراسات حديثة كشفت عن تغيرات كبيرة في قاع البحر لم يشهدها المحيط منذ 10 آلاف سنة، حيث تؤثر التغيرات في دوران المحيط على النظم الإيكولوجية البحرية، وهذه التغيرات قد تؤدي إلى تيارات مائية غير متوقعة وتغيرات في تضاريس قاع البحر، مما يزيد من مخاطر الغرق للسباحين وتقدم بنصائح للسباحة الآمنة في ظل التغيرات المناخية تتمثل أبرزها فيما يلي:

تجنب السباحة في الأيام الحارة جداً حيث تزداد المخاطر

السباحة فقط في المناطق الخاضعة للإشراف والمراقبة

الانتباه لتحذيرات التيارات المائية وتغيرات قاع البحر

تجنب المناطق المعروفة بتغيراتها البيئية السريعة

التعرف على علامات الإجهاد الحراري قبل الدخول إلى الماء

وبدوره أشار حمدي حشاد المختص في البيئة والمناخ إلى ارتفاع كبير لدرجات حرارة البحر الأبيض المتوسط، وبشكل غير مسبوق، ترتفع معها حالات الغرق، خاصة في الشواطئ المفتوحة وغير المراقبة، معتبرًا أن «الإشكال ليس في المناخ فقط، بل في الجاهزية.. إذ أن البحر يتغيّر تحت تأثير التغير المناخي.. ولا بد من نظام إنذار مبكر مبني على معطيات علمية مفهومة ومبسطة»، وفق تأكيده.

واعتبر حمدي حشاد في تعليقه على حادث قليبية أن «التيارات تغيّرت، والأعماق تغيّرت، ولكن الناس تتصرف وكأن البحر دائمًا رحيم..»، مضيفًا أن «هذه الحادثة وغيرها، ليست مجرد قدر أو «خطأ»، بل هي نتيجة منظومة كاملة ينقصها التكوين، والإعلام، والتوقّع»، على حد تعبيره.

البحر صديقٌ لمن يحترمه

سيبقى البحر ملاذًا للتونسيين من حرّ الصيف وصخب الحياة، لكنّه لا يقبل بالاستهتار. في كل حادثة غرق، رسالة واضحة: الوقاية مسؤولية جماعية تبدأ من وعي الأهل ولا تنتهي عند دور الحماية المدنية.

لن يكون الصيف موسمًا للفرح حقًا إلا حين نُدرك أنّ كل دقيقة مراقبة على الشاطئ قد تُنقذ حياة، وأنّ إشارات الإنذار ليست ديكورًا بل قانون نجاة.

لنجعل الوعي أسلوب حياة، ولنبنِ ثقافةً تحمي ضحكات أطفالنا من أن تبتلعها الأمواج في غفلة. فالبحر لا يرحم من ينسى احترامه.

رئيس الاتحاد المحلي للفلاحة بمنزل تميم لـ«24/24» تقدم موسم الحصاد بنسبة 55%

سماح باشا

أفـــاد رئيس الاتحاد المحلي للفلاحـــة بمنزل تميم والمكلف بالزراعـــات الكبرى بالاتحاد الجهوي محمد بن معاوية بإن نســـبة تقدم عملية حصاد الحبوب بولاية نابل بلغت 55 % حيث تم إلى غاية 30 جوان الفارط تجميع 145الف قنطار من الحبوب موزعة على 50 الف شعير و95 الف قمح

وأكد بن معاوية في تصريح لمراسلة «24/24» بالجهة ان موسم الحصاد الذي انطلق يوم 11 جوان الفارط يعتبرموسما واعدا اذ يتواصل تجميع الحبوب من شعير وقمح وتريتيكال في ظروف جيدة بخمســـة مراكز تجميع بالولاية مبرزا ان عمليات التجميع وقبول كميات الحبوب المجمعة من قبل مراكز التجميع تســـير بنســـق عادي دون حصول تعطيلات او اشكاليات تذكر، مع تواصل عمليات المتابعة لحقول الحبوب من قبل كل الأطراف المتدخلة بهدف حماية الصابة وتأمين جودة المنتوج وعملية الخزن، مشيرا إلى أنه تم تخصيص 150 آلة حصاد و5 مراكز تجميع بطاقة استيعاب 150 ألف قنطار .

وأبـــرز بن معاوية أنه تم اتخاذ كافة التدابير لتأمـــين صابة الحبوب حيث قامت اللجان المحلية التابعة للمندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بتنظيم حصص توعوية ميدانية لفائدة أصحاب آلات الحصاد تمحورت حول تعديل آلات الحصاد قبل استعمالها في عملية الحصاد وكيفية التوقي من الحرائق.

كما تقوم اللجنة الجهوية المشـــتركة من ديوان الحبوب ومصالـــح المندوبية الجهوية للفلاحـــة واتحاد الفلاحين والحماية المدنية بزيارات ميدانيـــة دورية لكافة مراكز تجميع الحبوب بالجهة.

ومن المتوقع ان تسجل صابة الموسم الحالي زيادة بنسبة 20% مقارنة بالسنة الفارطة. حيث من المتوقـــع أن تبلغ 1 مليونا و140ألف قنطار تتوزع عـــلى 575 ألف و420 قنطار من القمح الصلب، و55 ألف و290 قنطار مـــن القمح اللين، و263 ألف و400 قنطار من الشعير، و40 و700 قنطار تريتيكال.

في نفزاوة والجريد اكتشاف حشرة ضارة للنخيل والمصالح الفلاحية تدعو إلى الحذر

اكتشف بعض الفلاحين بأحدى الضيعات بواحة نفطة ومقاسم ابن الشباط و الظافرية وجود حشرة تضر بالنخبل خاصة الغرس حيث تســـتقر داخل العرجون وتصيب الثمار حتى تأتي عليها ولا يبقى الا القنط المتكون من الشـــماريخ التي كانـــت تحمل البلح، وحســـب مصدر فلاحي فإن هذه الحشرة موجودة بكثرة في واحات وادي ســـوف بالقطر الجزائري والدعوة موجهة إلى الفلاحين لأخذ احتياطاتهم والاسراع بمداواة الغرس المصاب.

وقد أصـــدرت المندوبية الجهوية للتنميـــة الفلاحية بتوزر بلاغا تحذيريا للفلاحين بعد تسجيل ظهور حشرة البق على أشجار النخيل والتـــي قد تمثل تهديدا للإنتاج حســـبما أظهرته صور وفيديوهات نشرت على شبكة التواصل الاجتماعي الفيسبوك.

وحســـب بلاغ المندوبية فإن الظروف المناخيـــة المتمثلة في ارتفاع درجات الحرارة والجفاف، ساهمت في ظهور يرقات من حشرة البق على بقايا محاصيل الخضروات وعلى الأعشاب الطفيلية والبعض من عراجين أصول النخيل وخاصة الغرس ببعض المستغلات الفلاحية.

ودعت مصالح المندوبية الفلاحين للمراقبة اللصيقة لمستغلاتهم الفلاحية وإعلام خلايا الإرشـــاد الفلاحي مرجع النظر على الفور في صورة ملاحظة وجود الحشرة.

وللإشـــارة فإن لجنة فنية ممثلة للمندوبيـــة الجهوية للتنمية الفلاحية ومركز البحـــوث في الفلاحة الواحية بدقاش والمركز الفني للتمور باشرت منذ نحو ثلاثة أيام عمليات معاينة ميدانية للحشرة للتعرف على طبيعتها وتقييم حجم انتشارها، كما تم رفع الموضوع لمصالح الإدارة العامة للصحة النباتية بوزارة الفلاحة والموارد المائية من أجل وضع بروتوكول علمـــي للمكافحة خاصة أن حشرة البق تسجل حضورها لأول مرة على أشجار الغرس فيما سجل حضورها سابقا في الأعشاب.

من جهتها دعت خلية الارشـــاد الفلاحي برجيم معتوق الفلاحين بواحات الشريط الحدودي لمزيد اليقظة والمراقبة المستمرة للواحات لحماية صابة التمور بعد ظهور حشرة

مايعرف بالفراش الكاذب (نيسيوس رافنوس) بواحات الجنوب الجزائري و المناطق الحدودية التونســـية التي تغزو المزارع باعداد هائلة في هذه الفترة وتســـبب اضرارا فادحة للنخيل بشكل خاص و ايضا للخضر المزروعة حيث تهاجم النبات وتمتص عصارته وتسبب جفافه وذبوله وسقوط الثمار ودعا رئيس الخلية الفلاحين للاتصال بالخلية عند رصد هذه الحشرة في واحاتهم.

محمد المبروك السلامي

تصدير حوالي 23 ألفا و500 طنا من التمور

خلال الموســـم الفلاحي الماضي تم تصدير حوالي 23 ألفـــا و500 طنا من التمـــور في 1095 عملية تصديرية. وبعد تلقيح أكثر من 40 مليون عرجون هذا الموسم تتواصل عملية المداواة الوقائية لمكافحة الأمراض والآفات مـــع تطبيق البروتوكول العلمي لآفة عنكبوت الغبـــار . و تعتبر هذه الفترة مرحلة مداواة علاجية وقائية.

وتواصـــل المندوبية الجهويـــة للتنمية الفلاحية بقبلي عمليات التحسيس من آفة عنكبوت الغبار و مكافحة دودة التمر وحماية الصابة من التغيرات المناخية، حيث تم توفير 80 طنا من مادة البلاستيك من المجمع المهني المشـــترك للتمور في انتظار توفير الناموسية قريبا.

محمد المبروك السلامي

خُمس أطفالنا يدخنون

أي مقاربة لتفادي الكارثة؟

صابر الحرشاني

في مؤشر صادم، كشفت دراسة حديثة منجزة من قبل وزارة الصحة مؤخرا أن خمس أطفال تونس تقريبا يدخنون، ما يستدعي وجوب التدخل وفق مقاربات متعددة لاستبعاد المخاطر التي تفتك بهذه الفئة العمرية الهشّة.

وقد كشفت دراسة أنجزتها وزارة الصحة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية خلال السنة الجارية أن نسبة 19.4% من الذكور الذين تتراوح أعمارهم بين 13 و15 سنة يدخنون السجائر، فيما تبلغ النسبة 14.1% بالنسبة للذكور والإناث معًا.

أما التدخين الإلكتروني، الذي يوصف أحيانًا بالخيار «الأقل ضررا»، فقد بلغت نسبته 16.1%، وهو ما يعدّ مؤشرًا مقلقًا بالنظر إلى الأضرار المؤكدة التي يسببها هذا النوع من التدخين.

خطر محدق

وأثبتت الدراسة أن نصف الأطفال في هذه الفئة العمرية قد جربوا التدخين مرة واحدة على الأقل، مع إشارة إلى أن بعضهم يبدأ في سن مبكرة جدا تتراوح بين 7 و8 سنوات علما و انه في هذا العمر لم تكتمل الرئة نموها، مما يعرض الأطفال لأضرار صحية خطيرة طويلة الأمد.

ومن المؤشرات الأكثر إثارة للقلق هو أن 36.2% من المراهقين عرضة للتدخين السلبي داخل منازلهم، فيما تصل النسبة إلى 90% في الأماكن العمومية و بذلك تدق هذه الأرقام تدق ناقوس الخطر بشأن مدى انتشار التدخين السلبي وتبعاته الصحية.

و تعدّ العائلة العامل الأول في انتشار ظاهرة التدخين بين الأطفال، إذ يؤدي تدخين الأولياء أمام أبنائهم إلى تطبيع هذه العادة، حيث يكتسب الأطفال قناعة بأن التدخين جزء طبيعي من الحياة اليومية، كما أن إرسال الأطفال لشراء السجائر من الأكشاك يعزز ارتباطهم النفسي والسلوكي بهذه العادة، مما يجعلها أكثر جاذبية لهم.

وتؤكد الدراسة أن معظم الأطفال الذين يدخنون يحصلون على السجائر بسهولة من الأكشاك، وهو ما يفتح الباب أمام ضرورة مراجعة القوانين المنظمة لبيع السجائر للقصر، وتشديد الرقابة على منافذ البيع.

مسؤولية فردية وتكلفة اجتماعية

و يعدّ التدخين أحد أبرز أسباب الإصابة بالأمراض السرطانية في بلادنا، ولا سيما سرطان الرئة. وتتحمل الدولة عبئًا ماليا كبيرا نتيجة علاج المرضى، حيث يقدر علاج مريض واحد بسرطان الرئة بين 200 و300 ألف دينار سنويا وفق التقديرات، حيث تعكس هذه الأرقام ان تكلفة التدخين ليست على الصحة الفردية فحسب، بل على المنظومة الصحية بشكل عام.

كما شهدت السنوات الأخيرة انتشاًا لافتا للسجائر الإلكترونية بين المراهقين في تونس، وقد بلغت نسبة المدخنين لهذا النوع 16.1% من الفئة العمرية 15-13 سنة، ورغم الاعتقاد السائد بأنها أقل ضررًا من السجائر التقليدية، فقد أثبتت الدراسات العلمية الحديثة أن السجائر الإلكترونية تسبب أضرارًا جسيمة على المدى الطويل، بما في ذلك أمراض الرئة المزمنة، والإدمان على النيكوتين، وحتى زيادة خطر الإصابة بالأمراض القلبية.

و لما كانت الدراسات الميدانية و عمليات الاحصاء و سبر الاراء وسائل مهمة لمزيد فهم الظواهر فإنه يتعين ان تكون نتائج هذه الدراسة محور ورشات و جلسات عمل مكثفة تنتهي بعدد من القرارات قصد استبعاد شبح الكارثة التي باتت تهدد اطفالنا و الناشئة و الشباب عموما.

مقاربة شاملة

و بات من المستوجب ايضا ايجاد مقاربة شاملة تبدأ بتشديد الرقابة على بيع التبغ من خلال ضرورة تطبيق القوانين الموجودة التي تمنع بيع التبغ للقصر بشكل صارم، مع فرض عقوبات صارمة على المخالفين الى جانب تقليص عدد منافذ بيع السجائر، وخاصة في المناطق القريبة من المدارس.

و الى جانب الردع من الضروري تكثيف حملات التوعية الموجهة للأطفال والمراهقين حول أضرار التدخين التقليدي والإلكتروني، مع التركيز على تبسيط المعلومات العلمية لتصل إلى هذه الفئة العمرية علاوة على تعزيز تعزيز دور الإعلام والمؤسسات التربوية في نشر الوعي حول مخاطر التدخين السلبي والآثار طويلة المدى للتدخين.

كما تتحمل الاسرة دورا كبيرا في الحد من هذه الظاهرة، حيث ان الوالدين مدعوان الى ان يكونا قدوة حسنة من خلال الامتناع عن التدخين أمام أبنائهم، والتوقف عن إرسالهم لشراء السجائر و التسريع بتقديم الدعم النفسي للأطفال الذين يجربون التدخين، بدلًا من التعامل معهم بالعقاب أو التوبيخ.

ومن المطلوب ايضا تشديد منع التدخين في الأماكن العمومية المغلقة بشكل كامل، مع توفير آليات لتطبيق هذه القوانين و تقديم دعم للمبادرات المجتمعية التي تهدف إلى خلق بيئة خالية من التدخين في الفضاءات العامة.

و لا يمكن الاغفال ضمن المقاربة الشاملة لمعالجة هذه الظاهرة السلبية عن التدخل العلاجي الموجه الى الأطفال والمراهقين الذين يدخنون لمساعدتهم على الإقلاع عن التدخين مع توفير خدمات استشارية نفسية للأسر التي تعاني من مشكلة التدخين بين أفرادها.

إن انتشار التدخين بين الأطفال في تونس هو ناقوس خطر محدث يستدعي تحرك فوري و شامل من جميع الأطراف المعنية، فبينما تسير السياسات الصحية نحو التركيز على الوقاية بدلًا من العلاج، يبقى دور الأسرة والمجتمع أساسيا في حماية أطفالنا من الوقوع في دائرة الإدمان التي تهدد مستقبلهم وصحتهم.

تونس

12 سنة سجنا لامراة بسبب تهريب الكوكايين

قضت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس بالسجن 12 سنة في حقّ امرأة تونسية، في العقد السادس من العمر ،تم ضبطها في مطار تونس قرطاج وبحوزتها كمية من مخدر الكوكايين كانت قد هربتها من تركيا إلى تونس عبر إخفائها بإحكام في حقيبة سفرها.

وكذلك تخطيئتها بمبلغ 20 ألف دينار، بعـــد أن وجهت إليها تهمة الانخراط في عصابة لتهريب المخدرات ومسك وحيازة مادة مخدرة.

مساكن

القبض على شخص تحرش بفتاة

ألقت الوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بمســـاكن القبض على رجل، في العقد الرابع من العمر، بعد أن تم توثيقه في مقطـــع فيديو وهو يتحرّش بفتاة داخل طابور أحد مراكز البريد، وانتشر المقطع بشكل واسع على موقع فيسبوك، مما أثار موجة من التنديد والغضب.

وباشرت الفرق الأمنية التحريات بالتنسيق مع النيابة العمومية فور تلقيها الإشعار، حيث أولت الحادثة أولوية قصوى بالنظر إلى خطورتها وتفاعل الرأي العام معها. وقد تم تحديد هوية المشتبه به بسرعة، ومداهمة مقر ســـكناه بعد اســـتصدار الأذون القانونية اللازمة، ليتم إيقافه واقتياده للتحقيق وبالرغم من أن المتضرّرة لم تتقدّم بشـــكاية رسمية فقد تولّت النيابة فتح قضية عدلية بمركز الاستمرار بمنطقة الأمن الوطني بسوسة الجنوبية، مع توجيه تهمة التحرش للموقوف، في انتظار ما ستكشف عنه بقية التحقيقات.

القصرين

بطاعة إيداع بالسجن ضد 4 أشخاص من أجل تكوين وفاق

أصدر قاضي التحقيق بالمحكمة الإبتدائية بالقصرين 4 بطاقات إيداع بالسجن في حق 4 أشخاص من أجل تكوين وفاق من أجل الاعتداء على الأملاك و الإعتداء على موظف عمومي بالعنف الشـــديد حال مباشرته لوظيفته والإضرار عمدا بملك الغير وتعطيل حرية العمل .

كما قرر قاضي التحقيق تحجير السفر عن شخص خامس مع الإبقاء عليه بحالة سراح ، أصدر بطاقة جلب في حق متهم ســـادس في حالة فرار وذلك في القضية المتعلّقة بحادثة تهشـــيم معدات بقسم الاستعجالي بالقصرين والإعتداء على الطاقم الطبي.

تونس

إيداع معاينة منزلية السجن من أجل سرقة مصوغ مؤجرتها

أصـــدر قاضي التحقيق بالمحكمة الابتدائية بتونس بطاقة إيداع بالســـجن في حق معينة منزلية من أجل سرقة مصوغ مؤجرتها المقدرة قيمته بأكثر من 30 ألف دينار من داخل منزلها وحســـب المعطيات الأولية فقد تقدمت امرأة بشـــكاية تفيد افتقادها قطعا من مصوغها من داخل منزلها وتعهد أعوان مركز الأمن الوطني بالمنزه بالأبحاث حيث تم إجراء جملة من التحريات و المعاينات و التي أفضت إلى وجود آثار خلع و بتكثيف التحريات انحصرت الشبهة في المعينة المنزلية بمواجهتها بعد قرائن اعترفت بالسرقة وامكن للأعوان استرجاع المسروق وإعادته إلى صاحبته.

تونس

الإطاحة بمنفّذي «عملية نطر» وسط العاصمة

نجحـــت وحدات منطقة الحرس الوطني بالمنيهلة من القبـــض على عنصرين تورطا في ارتكاب عملية «نطر» لهاتف جوال على مستوى «باب العسل» وسط العاصمة، إثر ورود معلومات دقيقة من ســـائق سيارة أجرة تاكسي كان شـــاهدًا مباشرًا على الواقعة.حيث لاحظ السائق تعرّض فتاة مترجّلة لحالة اعتداء وسرقة من قبل شـــخصين على متن دراجة نارية، بعد أن قاما بنطر هاتفها الجوال قبل أن يلوذا بالفرار. وقد قام السائق بإصعاد الفتاة، التي كانت في حالة هستيرية، وملاحقة المعتدين إلى أن وصلا إلى جهـــة المنيهلة، من ولاية أريانة، ليقوم فـــورًا بالاتصال بوحدات الحرس الوطني بحدائق المنزه .وبتنسيق مباشر مع الســـائق، قامت الوحدات بتفعيل العمل الإسترشادي ومتابعة دقيقة لتحـــركات المظنون فيهما، مما مكّن في وقت وجيز مـــن تحديد مكان تواجدهما وضبط أحدهما داخل قاعة حلاقة والثاني بمنزله، ليتم اقتيادهما إلى مقر الحرس الوطني بالمنيهلة للتحري معهما، وذلك بإذن من النيابة العمومية.

مكثر

القبض على سراق الآثار

إثر توفر معلومات لدى الوحدات الأمنية بمركز الحرس الوطني بمكثر تفيد بقيام 4 أشـــخاص بالنبش عن الآثار بمنطقة السكارنة. تحولت دورية امنية على عين المكان وبعد نصب كمين محكم تم القبض على المجموعة وحجز المعدات و سيارتين يستعملاهما في تنقلاتهم.

وباستشارة النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسليانة أذنت بالاحتفاظ بهم وتسخير المعهد الوطني للتراث لمعاينة المكان وقد أقر الفريق المختص ان الموقع اثري.

في الطريق الرابطة بين بوحجلة و نصرالله

وفاة شاب في اصطدام سيارة بدراجة نارية

أســـفر حادث المرور ،الذي جد بالطريق الوطنية الرابطة بين بوحجلة و نصرالله، على مستوى منطقة «السوالم»، عن وفاة شـــاب ،أصيل نصرالله، على عين المكان. ويتمثل الحادث في اصطدام سيارة بدراجة نارية مما أدى إلى وفاة سائق الدراجة النارية بعد إصابة خطيرة.

تونس

القبض على عصابة خلع المؤسسات التربوية

تمكـــن أعوان مركز الأمن الوطني بالزهروني من الإطاحـــة بعصابة خطيرة تخصصت في خلع المؤسســـات التربوية بالجهة ونهب تجهيزاتها من حواســـيب و آلات موســـيقية و كراسي. وبعد استشـــارة النيابة العموميـــة بالمحكمة الابتدائية بتونس 2 أذنت بالاحتفـــاظ بهم من أجل تهمة الإضرار بالمؤسسات التربوية و سرقتها.

تونس

الحكم ب 18 سجنا في حق ناقل بضائع

أصـــدرت هيئة الدائرة الجنائية بالمحكمة الابتدائية بتونس حكما بالســـجن 18 ســـنة في حق ناقل طرود وأغراض من الخارج إلى تونس وكانت الوحدات الأمنية احتفظت بالمتهم، الذي يشتغل كناقل بضائع بين تونس ودول أوروبية، وذلك على اثر تفتيشه بميناء حلق الوادى والعثور على 10 أكياس من مخدر الكوكايين بحوزته، كان قد جلبها من فرنسا إلى تونس وأخفاها بإحكام داخل حقيبة سفره للتفريط فيها بالبيع.وقد وجهت إلى المتهم تهمة الانخراط في عصابة لتهريب المخدرات ومسك وحيازة مادة مخدرة.

مهرجان الحمامات الدولي:

نجيب الكسراوي يستعرض رؤية الدورة 59.. وعبد الحميد بوشناق وغازي العيادي يكشفان تفاصيل عروضهما

تنطلق فعاليات الدورة 59 من مهرجان الحمامات الدولي من 11 جويلية إلى 13 أوت 2025، بمدينة الحمامات السـاحلية، في دورة تحتفي بتنـوع التجارب الفنية والثقافيـة، وتجمع بين الأصالة والتجديد.

وفي ندوة صحفية احتضنها المركز الثقافي الدولي بالحمامات، قدّم مدير المهرجان نجيب الكسراوي الخطوط العريضة لبرنامج الدورة الجديدة، بحضور عدد من الفنانين المشـاركين، وجمع من ممثلي وسائل الإعلام.

مهرجان برؤية جديدة ومنصة للإبداع

أكد نجيب الكسراوي أن الدورة 59 ليسـت مجرّد اسـتمرارية رقمية للمهرجان، بل تأتي برؤية فنيـة متجددة، تجعل من هذه التظاهـرة منصة مفتوحة للتنوع والابتـكار الفني، ومجالاً حراً لتلاقي التجارب الموسـيقية والمسرحية والكوريغرافية، بما في ذلك الموسيقى الكلاسيكية، والفنون الحديثة.

وأشار إلى أن البرنامج يضم 36 عرضًا فنيًا موزعًا على 33 سهرة، تتنوع بين: 5 عروض مسرحية، عرض كوريغرافي وحيد، 12 عرضًا موسيقيًا تونسيًا و 18 عرضًا موسيقيًا أجنبيًا

وتفتتح الدورة بعرض تونسي مسرحي موسيقي مبتكر يجمع بين الغناء والكوريغرافيا والسينما، وهو عمل من توقيع الأخوين عبد الحميد وحمزة بوشناق. أما السهرة الختامية، فتُقام يوم 13 أوت، وتؤمنها الفنانة نبيهة كـراولي، في عرض خاص يكرّم المرأة التونسية، تزامنًا مع الاحتفال بعيدها الوطني.

الكسـراوي: «نراهـن على تنوع الأسـاليب والجمهـور هو محور المهرجان»

في تصريـح لـ24/24، قال نجيب الكـسراوي: «تحضّرنا جيدًا للبرمجة ولم نتسرّع. حاولنـا أن نعتمد على تنوّع فني يجمع بين الأسـماء الجماهيرية والتجريبية، بمشـاركة مغاربية، عربية، إفريقيـة ودولية، وبشراكات مع مؤسسـات مرموقة مثل المعهد الفرنسي، المركز الثقافي الإيطالي، والمركز الثقافي الإسـباني، إضافة إلى عدد من الداعمين.»

وأضـاف: «ما بين الافتتاح والاختتام، تقـترح البرمجة سردية ثقافية تُمثّل رحلة فنية تجمع بين التجارب الشبابية والكلاسيكية التونسـية والأجنبية، في أنماط وأسـاليب متعددة. كما نحتفي بأسـماء لها مكانة خاصة في تاريخ المهرجان، مثل الشاب مامي وغازي العيادي، إلى جانب تقديم أصوات تونسية شابة تشارك لأول مرة.»

وحول الإقبال على التذاكر، أوضح الكسراوي أن بعض العروض بيعـت بالكامل (Sold Out) منذ الأيـام الأولى، ومن بينها عروض لطفي بوشـناق، صابر الرباعي، وائل جسـار، الشامي، والشاب مامـي. وأضاف: «هذا الإقبـال دليل عـلى أن المهرجان يخاطب جمهـورًا يتمتع بذائقة متنوعة، ويبحث عن تعبيرات موسـيقية متعددة. نجاح بعض العروض لا يعني أن البقية أقل أهمية، بل إن الجمهور مهتم بكل محتوى البرنامج تقريبًا.»

«رقوج العرض»: من الشاشة إلى الركح

بدوره، تحدث المخرج عبد الحميد بوشناق في تصريح لـ24/24 عن العـرض الافتتاحي «رقوج العرض»، المقتبس من مسلسـله الناجح بجزأيـه الأول والثاني، قائـلاً: «العمل يجمع بين المسرح والموسيقى والرقص، ويضم أكثر من 120 مشاركًا من موسيقيين وممثلـين وتقنيين. كتابة العمل في صيغـة مسرحية كانت تحديًا كبيرًا، حيث اختصرنا 40 حلقة درامية في ساعتين، مع إعادة كتابة مشاهد محورية وصياغة نصوص جديدة.»

وأضاف: «الموسيقى سـتُؤدّى مباشرة أمام الجمهور، في عرض حـيّ يراهن على التفاعل البصري والسـمعي، وهو عمل أعتز به وأتطلع إلى لقائي مع الجمهور من خلاله.»

غازي العيادي: تكريم الراحلين وأغانٍ جديدة

من جهته، عبّر الفنـان غازي العيادي في تصريح لـ24/24 عن سـعادته بالمشـاركة، معتبرًا أن حفله، المقرر يوم 1 أوت، يشكل «محطة خاصة» في مسيرته، بقيادة المايسـترو يوسف بالهاني، وبمشاركة ضيفي شرف لم يُكشف عن هويتهما بعد.

وقـال العيادي: «سـأقدّم مجموعة من الأغانـي العربية التي لحّنتها، لعدد من الأسماء اللامعة مثل شيرين عبد الوهاب، نانسي عجرم، راغب علامة، وصابـر الرباعي، إلى جانب فقرة مخصصة لتكريم الفنانين التونسـيين الراحلين: ذكرى محمد، منيرة حمدي، فائزة المحرصي، وحسن الدهماني، الذين تركوا بصمتهم في المشهد الفني.»

ويُختتم الحفل بأغنية جديدة بعنوان «روحي فداك»، تُقدَّم لأول مرة على ركح مسرح الحمامات.

برنامج الدورة الـ59:

11 جويلية : الإفتتاح – رقوج العرض – عبد الحميد بوشناق و حمزة بوشناق (تونس)

12 جويلية : سـهرة قائدي الأوركسترا – مسرح أوبرا تونس – الأوركستر السمفوني التونسي (تونس)

13 جويلية : هند النعيرة (المغرب) – جازية ساطور (الجزائر)

14 جويلية : نايكا (هايتي – فرنسا)

15 جويلية : رَسـت (سـوريا / لبنان) – السارة و النوبازونز (السودان)

16 جويلية : أم البلدان – حافظ خليفة (تونس)

17 جويلية : جذب (تونس) – سوداني (تونس)

18 جويلية : كيما اليوم – ليلى طوبال (تونس)

19 جويلية : يوري بوينافينتورا (كولومبيا)

20 جويلية : نويل خرمان (فلسطين)

21 جويلية : سينوج أوديسي – بنجامي (تونس)

22 جويلية : حوار الأوتار 2 – كمال الفرجاني (تونس)

23 جويلية : أديكت أميبا (إيطاليا)

24 جويلية : سيلاوي (الأردن)

25 جويلية : 24 عطر – نجوم سـيمفونية – محمد علي كمون (تونس)

26 جويلية : وائل جسار (لبنان)

27 جويلية : ناس الغيوان (المغرب)

28 جويلية : سـيدة كركوان – وجدي ڤايدي و حسام الساحلي (تونس)

29 جويلية : الشامي (سوريا)

30 جويلية : لاس ميغاس (إسبانيا)

31 جويلية : لطفي بوشناق (تونس)

1 أوت : حبيت زماني – غازي العيادي (تونس)

2 أوت : صابر الرباعي (تونس)

3 أوت : روبين بينيت (الولايات المتحدة الأمريكية / فرنسا)

4 أوت : بلطي (تونس)

5 أوت : قم ترى (الجزائر / فرنسا)

6 أوت : عربون – عماد جمعة (تونس)

8 أوت : الشاب مامي (الجزائر)

9 أوت : سـيمفونيكا – أغاني فرنسـية كلاسيكية (تونس / فرنسا)

10 أوت : جرانتي العزيزة – فاضل الجزيري (تونس)

11 أوت : باسكو كوياتي و نغوني با (مالي)

12 أوت : أصول (تونس / فرنسا)

13 أوت : الاختتام – نبيهة كراولي (تونس)

ريم حمزة

مهرجان بنزرت الدولي في دورته الـ42:

حضور مميز للفنانين لطفي بوشناق، وائل جسار، عبد الرحمن الشامي وبلطي ضمن برنامج غني ومتنوع

تُفتتح الدورة الثانية والأربعون من مهرجان بنزرت الدولي يوم 15 جويلية 2025، وتستمر فعالياته حتى 19 أوت، في احتفالية فنية تعكس روح التنوع الثقافي والانفتاح على مختلف أنماط الموسيقى والمسرح. ويأتي المهرجان هذا العام تحت شعار «التناغم بين الأصالة والانفتاح»، ليؤكد من جديد مكانته كمنصة فنية تجمع بين التجارب المحلية والإبداع العالمي.

تبدأ فعاليات المهرجان بعرض فني عنوانه «رحلة أجيال»، إنتاج مشترك بين إدارة المهرجان والمندوبية الجهوية للشؤون الثقافية، من توقيع الفنانين يسري مقداد ومحمد أمين بالأكحل، حيث يقدم العرض رؤية تعكس تلاقي الأجيال الفنية والتنوع الثقافي في تونس.

أما ختام الدورة فسيكون مع عرض «رقّوج» للأخوين عبد الحميد وحمزة بوشناق، عمل فني مستلهم من تجربة درامية رمضانية حققت نجاحًا كبيرًا، ليكون هذا العرض بمثابة مسك الختام الذي يجمع بين المسرح والموسيقى والرقص في تجربة فريدة.

برمجة فنية ثرية تضم أسماء لامعة

تتنوع عروض المهرجان بين 19 سهرة فنية تشمل 4 عروض دولية من السنغال، كندا، سوريا، ولبنان، إلى جانب حضور بارز لعدد من ألمع نجوم الفن التونسي والعربي، منهم:

الفنان القدير لطفي بوشناق الذي يحيي حفله يوم 15 أوت

زياد غرسة (25 جويلية)

أمينة فاخت (4 أوت)

رؤوف ماهر (10 أوت)

مرتضى الفتيتي (12 أوت)

ومن النجوم العرب يبرز حضور الفنان اللبناني وائل جسار في 27 جويلية، والفنان السوري عبد الرحمن الشامي في 31 جويلية، بالإضافة إلى عرض «الزيارة» لسامي اللجمي المقرر في 8 أوت.

ويشمل البرنامج عرضًا مميزًا لراب مع الفنان بلطي في 17 أوت، إلى جانب مشاركة موسيقية عالمية من خلال كورال التراث الشرقي الكندي يوم 6 أوت، وعرض فني من السنغال يوم 28 جويلية.

عروض مسرحية وترفيهية لجميع الأعمار

يحرص مهرجان بنزرت على تقديم عروض مسرحية متنوعة تلبي أذواق مختلف الفئات، حيث يتضمن البرنامج:

«للاهم» من تقديم كوثر البارودي وريم الزريبي في 19 جويلية

«ليلة عجب» في 29 جويلية

«بيق بوسة» مع وجيهة الجندوبي في 13 أوت

عرض موجه للأطفال بعنوان «سِرك بروني» في 17 جويلية

هذه العروض تؤكد التزام المهرجان بتوفير محتوى فني غني يناسب الكبار والصغار على حد سواء، مع الحرص على إدخال البهجة والترفيه إلى كل الفئات.

«بنزرت تغني»: منصة للأصوات المحلية والمواهب الصاعدة

في إطار الاحتفاء بالفن المحلي، يتضمن البرنامج سهرة موسيقية بعنوان «بنزرت تغني» في 2 أوت، تهدف إلى تسليط الضوء على المواهب التونسية الصاعدة وتقديم فرصة للأصوات الجديدة لتبرز إلى جانب النجوم الكبار، مما يعكس سياسة المهرجان في دعم المشهد الفني الوطني وتعزيز التنوع الفني.

مهرجان بنزرت الدولي: بين المحلي والعالمي

تتميز دورة هذا العام بتوازن واضح بين العروض المحلية والعربية والدولية، حيث ينسجم التنوع في البرمجة مع تطلعات الجمهور الذي يبحث عن تجربة فنية شاملة تجمع بين الموسيقى والمسرح بأشكال متعددة. هذا التنوع يعكس رؤية إدارة المهرجان التي تراهن على إبراز الثقافة التونسية في إطار عالمي، ويؤكد استمرارية بنزرت كموقع ثقافي وصيفي بارز على خريطة الفعاليات الفنية في تونس.

في انتظار انطلاق فعاليات الدورة 42، يترقب الجمهور برنامجًا غنيًا ومتنوعًا يعد بموسم فني مميز يدمج بين الأصالة والحداثة ويحتفي بالمواهب والخبرات المحلية والدولية.

مهرجان قرطاج الدولي2025 :

نجوى كرم و نانسي عجرم و ناصيف زيتون وأحلام في الموعد

يترقب جمهور مهرجان قرطاج الدولي موعد انطلاق الدورة التاسعة والخمسين، حيث تُشير المعطيات الأولية إلى برمجة فنية غنية تجمع بين أصالة الموسيقى العربية وروح التجديد المعاصر، مما يعزز مكانة هذا الحدث كواحد من أبرز التظاهرات الثقافية في العالم العربي.

ومن المتوقع أن تشهد هذه الدورة مشاركة نخبة من الفنانين العرب المرموقين، من بينهم الفنانة التونسية لطيفة العرفاوي التي يُنتظر أن تحيي حفلاً خاصاً يوم 25 جويلية، احتفاءً بعيد الجمهورية. كما من المتوقع أن تكون الفنانة صوفية صادق على موعد مع جمهورها يوم 13 أوت، في سهرة مكرسة للاحتفال بعيد المرأة التونسية.

في إطار سهرات الطرب والغناء، تتواتر الأنباء عن مشاركة مجموعة من نجوم الغناء العربي، أبرزهم الفنان السوري ناصيف زيتون، المقرر له حفل في 31 جويلية، والفنانة اللبنانية نانسي عجرم في 2 أوت، يليها النجمة نجوى كرم في 8 أوت، مما يعد بمزيج مميز بين الإيقاعات العصرية والأصوات الطربية الأصيلة.

على الصعيد الدولي، يُنتظر أن يُضيف الفنان العالمي سان لوفون لمسة شبابية وعصرية للمهرجان، عبر عرض يجمع بين الموسيقى الإلكترونية والأنغام العالمية، في خطوة تعكس اهتمام المهرجان بتجديد التجربة الفنية.

وفي بادرة فنية متميزة، تم الإعلان عن عرض خاص بمناسبة الذكرى الخمسين لرحيل كوكب الشرق أم كلثوم، بقيادة المايسترو محمد لسود وبصوت الفنانة المصرية مي فاروق، التي عُرفت بحضورها المسرحي وإحساسها العالي بأغاني سيدة الغناء العربي.

من المتوقع أن يفتتح المهرجان بعرض يجمع بين الأناقة الكلاسيكية والابتكار الموسيقي، عبر الأوركسترا السمفوني التونسي بقيادة المايسترو محمد القرفي، مصحوباً بعرض "عين المحبة" للموسيقار يوسف بالهاني، في تحية فنية تعكس الروح التونسية.

أما حفل الاختتام، فمن المرجح أن يكون من نصيب الفنانة الإماراتية أحلام، التي من المتوقع أن تختتم هذه الدورة بحفل كبير يسلط الضوء على أهم الأسماء في الساحة الغنائية العربية، ويؤكد انفتاح مهرجان قرطاج على التنوع الثقافي والفني.

في انتظار الإعلان الرسمي النهائي، تبقى هذه المعطيات بمثابة بوابة تشويق لعشاق المهرجان الذين ينتظرون بفارغ الصبر تفاصيل أكثر عن برنامج الدورة القادمة، والتي تبدو كأنها تعد بالكثير من المفاجآت والتجارب الفنية المتجددة.

ارتفاع الأعمال المعادية بـ 75%

لماذا تعادي فرنسا المسلمين؟

محمد بن محمود

في السنوات الأخيرة، بات العداء تجاه المسلمين ظاهرة لا يمكن إنكارها في فرنسا، الدولة التي طالما قدّمت نفسها للعالم بوصفها حامية لقيم الحرية، المساواة، والأخوة. لكن التقارير الرسمية، والوقائع الميدانية، وردود الفعل الدولية، بدأت تكشف عن مفارقة مؤلمة: فالدولة التي ترفع شعارات التعددية والتسامح، أصبحت اليوم واحدة من أكثر البيئات طردًا للمسلمين، أفرادًا ومؤسسات. التقرير الأخير الصادر عن وزارة الداخلية الفرنسية، والذي كشفت عنه وكالة الصحافة الفرنسية، يقدم مؤشرات صادمة حول اتساع رقعة الإسلاموفوبيا في البلاد، ويطرح سؤالًا جوهريًا: لماذا أصبحت فرنسا تُعادي المسلمين بهذا الشكل العلني والمتسارع؟

من الأرقام إلى الواقع

في تقرير رسمي نُشر مؤخرا، أعلنت السلطات الفرنسية عن تسجيل 145 عملًا معاديًا للمسلمين خلال الأشهر الخمسة الأولى من العام، مقارنة بـ83 حادثة خلال الفترة نفسها من عام 2024. وهذا يمثل زيادة بنسبة 75%، وهي قفزة خطيرة في منحنى الكراهية ضد فئة سكانية تمثل نحو 9% من سكان فرنسا.

الأكثر لفتًا للنظر في التقرير هو تضاعف الهجمات الجسدية على الأفراد المسلمين بنسبة 209%. حيث ارتفع عدد الاعتداءات من 32 إلى 99، بما يعادل ثلثي مجمل الحوادث المعادية للمسلمين في البلاد. وهذه ليست مجرد أرقام، بل دلالات على تدهور مناخ الأمان الاجتماعي للمسلمين، وتحول الخطاب المعادي إلى أفعال ملموسة.

ولعلّ مقتل الشاب المالي أبو بكر داخل مسجد في جنوب فرنسا خلال شهر أفريل، هو أبرز هذه المؤشرات. فالجريمة التي وقعت في مكان يُفترض أن يكون مقدسًا وآمنًا، تشير إلى اختراق حدود الخوف، وتحول المهاجمين إلى مرتكبي جرائم قتل بدم بارد، وسط صمت رسمي مخجل في كثير من الأحيان.

وتضع هذه الإحصاءات المسلمين في قلب معادلة غير متكافئة. ففي المقابل، تشير الأرقام إلى انخفاض الأعمال المعادية للسامية بنسبة 24% خلال الفترة نفسها، حيث تم تسجيل 504 حوادث مقارنة بـ662 في عام 2024. كما ارتفعت الاعتداءات على المسيحيين بنسبة 13%، لتصل إلى 322 حادثة، مقارنة بـ284 في العام السابق. هذه الفروقات تشير إلى أن المسلمين باتوا أكثر الفئات عرضة للاستهداف، وبفارق واضح.

لفهم هذا التحول الدراماتيكي، لا بد من الغوص في السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية التي تحكم العلاقة بين الدولة الفرنسية وجاليتها المسلمة.

يُعدّ التاريخ الاستعماري الفرنسي، وخصوصًا في شمال أفريقيا، جذرًا رئيسيًا للعداء المستبطن تجاه العرب والمسلمين. إذ ما زال هذا الماضي الثقيل يلقي بظلاله على الوعي الجمعي الفرنسي، ويخلق فجوة نفسية وثقافية بين الدولة والمواطنين المنحدرين من أصول مغاربية. في كثير من الأحيان، يُنظر إلى المسلمين كرمز لهذا الماضي الذي لم يُطوَ، لا باعتبارهم مواطنين كاملي الحقوق.

ويترجم هذا الإرث في السياسات الرمزية للدولة، كرفض الاعتراف بجرائم الاستعمار، والتمييز في التوظيف، والمضايقات الشرطية اليومية التي تطال الشباب المسلمين في الضواحي الفرنسية.

رغم أن فرنسا تُفاخر بعلمانيتها الصارمة (اللائكية)، إلا أن هذه العلمانية تحوّلت في العقود الأخيرة إلى أداة لشرعنة قمع التعبير الديني، خصوصًا الإسلامي. القوانين التي تمنع الحجاب في المدارس، وتجرّم العباية في الأماكن العامة، وتفرض رقابة على المساجد والخطباء، تستهدف بشكل مباشر الممارسات الإسلامية، تحت غطاء الحفاظ على قيم الجمهورية.

وتزداد المفارقة حين نعلم أن هذه السياسات لا تُطبّق بنفس الصرامة على الديانات الأخرى، ما يكشف عن انتقائية فجّة في تطبيق مبادئ العلمانية. لقد أصبحت اللائكية في فرنسا مرادفًا فعليًا لنوع من التمييز المؤسسي ضد المسلمين، وليس أداة للمساواة كما يُفترض بها.

وأصبح الخطاب المعادي للإسلام أداة سياسية بامتياز في الحملات الانتخابية الفرنسية. فكلما اقتربت الاستحقاقات، تجد الخطاب العام يزداد تطرفًا، مع ربط الإسلام بالانعزالية، أو التطرف، أو الخطر على الهوية الفرنسية. وقد اتهم تقرير مجلة جاكوبين الأميركية مؤخرًا القيادة السياسية الفرنسية، وتحديدًا في عهد الرئيس إيمانويل ماكرون، بالمساهمة المباشرة في تفاقم الإسلاموفوبيا، عبر حل منظمات مناهضة للتمييز ضد المسلمين، وسنّ قوانين تقيد الحريات الدينية.

وماكرون نفسه وصف الإسلام بأنه دين في أزمة، وهو تصريح اعتُبر إهانة مباشرة لملايين المسلمين في فرنسا وخارجها. وتبع ذلك إغلاق العديد من الجمعيات الإسلامية، دون محاكمات عادلة، ضمن حملة وُصفت بأنها استهداف سياسي وديني ممنهج.

وتلعب وسائل الإعلام الفرنسية دورًا جوهريًا في ترسيخ الصور النمطية عن المسلمين. فمنذ هجمات 2015 الإرهابية، بات المسلم يُقدّم في الإعلام الفرنسي على أنه إما ضحية صامتة أو مشتبه به محتمل. تغطيات القنوات والصحف اليمينية المتطرفة تعزز فكرة أن الإسلام خطر وجودي على فرنسا، وتضخم من حوادث فردية لتعطي انطباعًا بأن كل مسلم هو تهديد.

وقد انتقد المتظاهرون الذين خرجوا في باريس في ماي 2025 هذه الممارسات الإعلامية، واعتبروها مساهمة مباشرة في تشويه صورة المسلمين والتحريض ضدهم، ضمن أجندات سياسية واضحة.النتيجة الحتمية لهذا المناخ العدائي هي أن الآلاف من المسلمين الفرنسيين قرروا مغادرة البلاد. وبحسب ما أورده كتاب فرنسا تحبها ولكنك تغادرها، فإن نحو 200 ألف مسلم، معظمهم من أصحاب الكفاءات والشهادات العليا، هاجروا إلى دول أخرى مثل بريطانيا وكندا، بحثًا عن بيئة أكثر احترامًا لهويتهم.

هذا النزوح يمثل كارثة وطنية، ليس فقط من زاوية إنسانية، بل أيضًا من زاوية اقتصادية وثقافية. فخسارة الكفاءات بسبب التمييز يُعد مؤشرًا على فشل الدولة في تحقيق الحد الأدنى من الاندماج والتعددية، ويقوض خطابها الرسمي حول الجمهورية الجامعة.

هل يمكن إنقاذ ما تبقى؟

ما تشهده فرنسا اليوم ليس مجرد موجة عابرة من العداء، بل أزمة بنيوية تضرب صميم فكرة الجمهورية. إن ارتفاع الأعمال المعادية للمسلمين بنسبة 75%، وتضاعف الاعتداءات الجسدية، وتهجير العقول المسلمة، كلها مؤشرات على انهيار أخلاقي وقيمي يجب مواجهته بجرأة.

الحل لا يكمن فقط في تشديد العقوبات ضد الجرائم العنصرية، بل يتطلب إعادة نظر شاملة في السياسة الفرنسية تجاه الإسلام والمسلمين، تبدأ من إصلاح الإعلام والتعليم، وتمتد إلى تعديل القوانين التي تُستخدم كغطاء للتمييز. كما أن على الدولة أن تعترف بمسؤوليتها في تفكيك الجماعات المناهضة للإسلاموفوبيا، وتعيد فتح المجال للمجتمع المدني الحقيقي، بدلاً من التعامل معه كخطر أمني.

فرنسا اليوم أمام خيارين: إما أن تظل أسيرة ماضيها الاستعماري، وتنهار تحت ثقل الكراهية والانقسام، أو أن تعيد اكتشاف قيمها الجمهورية بشكل حقيقي، لا شكلي، لتصبح وطنًا للجميع، بمن فيهم المسلمون.

الاحتلال يتاجر في كل شيء:

المساعدات وسيلة لاختراق المقاومة

محمد بن محمود

منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في 7 أكتوبر 2023، برز نمط جديد من أساليب الحرب التي تتجاوز الأشكال التقليدية كالقصف والقتل والتدمير، لتشمل أدوات تبدو على السطح إنسانية، لكنها تحمل في جوهرها أهدافًا استعمارية عميقة. وعلى رأس هذه الأدوات تأتي المساعدات الإنسانية، التي حوّلها الاحتلال إلى وسيلة لاختراق البنية المجتمعية للمجتمع الفلسطيني في غزة، والتجسس على المقاومة، وتجنيد العملاء، وتفتيت النسيج الاجتماعي من الداخل.

ولم تعد المساعدات الغذائية والطبية وسيلة إنقاذ تُقدم في أوقات الحصار والكوارث، بل تحوّلت إلى أداة للقتل البطيء، ولتمرير مشاريع سياسية وأمنية شديدة الخطورة. فبدلاً من أن تساهم في تخفيف المعاناة، أصبحت أحد محركاتها، بل وأداة لضرب المجتمع من داخله.

المساعدات.. منصة للتجسس والإسقاط الأمني

أكد مسؤول أمني بارز في حركة حماس أن الاحتلال يستخدم نقاط توزيع المساعدات المنتشرة في قطاع غزة كأدوات للقاءات ميدانية مع العملاء، وتجنيد آخرين، وتوصيل معدات تجسس وهواتف متطورة. وقال في تصريحات إن الأجهزة الأمنية الفلسطينية في غزة تمكنت من إحباط عدة محاولات لتهريب أدوات مراقبة وتسجيل، بعضها كان مخبأً داخل شحنات الطحين.

ووفق المصدر ذاته، فإن المخابرات الإسرائيلية تقوم بتوظيف بيئة الجوع والحاجة لتوريط شبان فلسطينيين، عبر إغرائهم بالمساعدات، ثم الإيقاع بهم باستخدام المخدرات أو المال، ومن ثم تجنيدهم لأداء مهام أمنية دقيقة تستهدف المقاومة وبنيتها التحتية.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ إذ تم الكشف، حسب المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، عن شحنات مساعدات تحتوي على أقراص مخدرة تم دسها في أكياس الطحين، وهي جريمة مزدوجة تهدف إلى تفكيك المجتمع، وضرب فئاته الشابة، وخلق بيئة من الانهيار الاجتماعي والسلوكي، بما يخدم أهداف الاحتلال على المدى البعيد.

وتُعد هذه الأنشطة الأمنية واللوجستية جزءًا من خطة إسرائيلية أكبر تسعى لإطالة أمد الفوضى داخل القطاع. فكلما زادت معاناة السكان، أصبح بالإمكان التحكم فيهم أكثر، وزادت فرص تجنيدهم، أو تحويلهم إلى بيئة خصبة للجريمة المنظمة والعصابات المسلحة.وقد حذرت الأجهزة الأمنية في غزة الشركات المحلية من التورط في هذه المخططات من خلال التسهيل أو التعامل مع الجهات المرتبطة بمؤسسة غزة الإنسانية، وهي الجهة التي تديرها إسرائيل والولايات المتحدة وتزعم بأنها تقدم مساعدات إنسانية، لكنها في الحقيقة – كما توضح المعطيات – أداة اختراق أمني وسياسي بامتياز.

فخ أمني وغطاء عسكري

وترافقت عمليات توزيع المساعدات المرتبطة بمؤسسة غزة الإنسانية مع مشاهد مأساوية من الازدحام والاضطراب والقتل، حيث تم توثيق عشرات الحالات التي أطلقت فيها قوات الاحتلال النار على مدنيين عُزّل أثناء انتظارهم لتسلُّم المساعدات. وتشير بيانات وزارة الصحة في غزة إلى أن أكثر من 600 شهيد سقطوا، وأصيب أكثر من 4270 آخرين، منذ بدء تنفيذ الخطة في 27 ماي 2025. وقد وصفت حركة حماس هذه الخطة بأنها فخ أمني بغطاء إنساني، صُمم خصيصًا لتهميش دور وكالات الأمم المتحدة واحتكار إدارة الحياة داخل غزة بوسائل الاحتلال. وأكدت أن هذه الآلية تفضي إلى فرض السيطرة السياسية والعسكرية على المدنيين، بدلًا من أن تخفف عنهم أو تعينهم في محنتهم.

ولم يقتصر هذا التحذير على القوى المحلية؛ فقد انضمت أكثر من 170 منظمة إغاثية دولية، ومقرها جنيف، إلى المطالبات بوقف خطة مؤسسة غزة الإنسانية، وإعادة الإشراف الكامل على المساعدات إلى الأمم المتحدة. واعتبرت هذه المنظمات أن آلية الاحتلال تنتهك مبدأ الحياد الإنساني وتعرض حياة المدنيين للخطر المباشر.وفي تقارير صادمة، أكدت صحيفة هآرتس الإسرائيلية أن الجيش الإسرائيلي تلقى أوامر مباشرة من قياداته بإطلاق النار على المتجمعين حول المساعدات. هذا الاعتراف العلني يضع الاحتلال في مواجهة مع القانون الدولي، ويعزز من الاتهامات الموجهة له بارتكاب جرائم حرب.

ويقول خبراء في القانون الدولي، من أمثال البروفيسور مارتن شو والدكتور لويجي دانييلي، إن ما تقوم به إسرائيل لا يمكن وصفه إلا بالإبادة الجماعية المتعمدة. حيث تستخدم أدوات تبدو إنسانية – كالمساعدات – لقتل الناس،وإخضاعهم، وتجريدهم من كرامتهم. فالمجتمع الفلسطيني بات محاصرًا من كل الجهات، حتى أرغفة الخبز صارت محملة بالتهديدات، وحاويات الدقيق تُخفي الموت أو الإدمان. وأكد البروفيسور شو أن نمط القتل عبر المساعدات أوضح من أن يُنكر، إذ يُجبر الفلسطينيون على المفاضلة بين الموت جوعًا أو الموت برصاص الاحتلال، وهي مفاضلة وحشية لا تليق بعصر يدّعي التحضر والعدالة.

وتعليقًا على ذلك، قال أستاذ القانون عطا هندي إن المساعدات الإنسانية تحولت في غزة إلى سلاح نفسي وأمني وسياسي، يُستخدم لإذلال الناس، وإخضاعهم، وكسر إرادتهم، مشيرًا إلى أن ما يحدث لم يعد صادمًا، بل أصبح ممارسة ممنهجة تهدف إلى تفكيك شعب بأكمله.

هذا كله يجري في ظل تجاهل دولي مطبق، رغم صدور ثلاثة قرارات مؤقتة من محكمة العدل الدولية تلزم إسرائيل بإدخال المساعدات دون عوائق، ووقف الأعمال العسكرية فورًا، وتوفير الحماية الكاملة للمدنيين. إلا أن الاحتلال، بدعم أميركي مطلق، يضرب بهذه القرارات عرض الحائط.

وفي هذا السياق، أصدر خبراء في القانون الدولي بيانًا مشتركًا أكدوا فيه أن إسرائيل أنشأت للفلسطينيين متاهة من الألم، حيث تُستخدم المساعدات كسلاح، وتُدفع الناس إلى الموت عبر التجويع أو الانتظار في طوابير تنتهي بقنص مباشر. وقالوا إن الجرائم المرتكبة في غزة تشكل جريمة إبادة مكتملة الأركان وفقًا لاتفاقية عام 1948 لمنع الإبادة الجماعية. وقد بدأت بالفعل المحكمة الجنائية الدولية إجراءاتها بإصدار مذكرات توقيف بحق قادة إسرائيليين، بينهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع السابق يوآف غالانت، في نوفمبر 2024، لكن التطبيق الفعلي لا يزال يواجه عقبات سياسية كبيرة.من جهتها، وصفت المقررة الخاصة بالأمم المتحدة فرانشيسكا ألبانيزي خطة مؤسسة غزة الإنسانية بأنها أداة عسكرية متخفية، مؤكدة أن إسرائيل توزع المساعدات وفق أجندات أمنية تهدف إلى تطويع الشعب الفلسطيني، وليس دعمه.ومع هذا، لا يزال المجتمع الدولي يتعامل مع الجرائم المرتكبة بحذر شديد، وسط ضغوط من اللوبيات الصهيونية والدعم السياسي الأميركي اللامحدود. ويطرح ذلك تساؤلاً محوريًا: متى يُفعّل القانون الدولي؟ وهل تصبح أرواح الفلسطينيين مساومة في بازار السياسة الدولية؟..

في المقابل، لم تقف المقاومة مكتوفة الأيدي. فقد أعلنت عن ضبط العديد من شبكات التجسس المرتبطة بالمساعدات، ونفذت حملات توعية وتحذير للمواطنين من الانخداع بهذه الآلية. كما أصدرت بيانات تدعو فيها المؤسسات المحلية والقطاع الخاص لعدم التورط في شرعنة هذه الجريمة المركبة.

الانهيار الشامل من الداخل

الصدمة النفسية «مرآة» لفشل المشروع الصهيوني

على جدران الوعي المتصدع، تنكسر صور البطولة المزعومة، لم تكن المعارك في غزة فقط اختباراً للقوة العسكرية الإسرائيلية، بل كانت في جوهرها اختباراً أقسى لعقل جمعي هش، ولعقيدة مفرغة من المعنى، لا تستند إلى تاريخ حقيقي ولا انتماء صادق للأرض، فحين تكون الحرب نتاج اغتصابٍ لا دفاع، والقتل عنواناً للوجود، فإن السلاح الأشد فتكاً لا يُشهر في الميدان، بل يتسلل خلسة إلى النفوس، محدثاً شروخاً في الداخل لا تداويها مؤسسات الطب ولا أقراص المهدئات.

في عمق الأزمة الإسرائيلية النفسية، يتكشف لنا ما هو أبعد من الإحصائيات: نحن أمام مجتمع بأسره يتداعى تحت وطأة الوعي الجمعي بالذنب، أمام دولة فقدت بوصلتها الروحية لأنها لم تمتلك يوماً عقيدة أخلاقية حقيقية، هنا، في قلب الجبهة الخلفية، لا تسقط القذائف، بل تنهار الأرواح، وتتفكك الأسر، ويتحول الجنود من فخرٍ وطني إلى أشباحٍ تبحث عن مخرج من كوابيس الحقيقة.

المجتمع المريض: الأرقام لا تكذب

منذ اندلاع الحرب على قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، لم تعد «إسرائيل» فقط في مواجهة صواريخ المقاومة، بل دخلت نفقاً مظلماً من الأزمات النفسية والاجتماعية، صحيفة يديعوت أحرونوت وصفت الواقع الجديد بعبارة قاسية: «إسرائيل تحولت إلى مجتمع مريض»، رقم واحد فقط كفيل بأن يُظهر حجم الكارثة: أكثر من نصف مليون إسرائيلي طلبوا علاجاً نفسياً منذ بداية الحرب، أي ما يقارب 5% من سكان الكيان.

ولا يقتصر الأمر على المدنيين، بل يمتد إلى من يفترض أنهم مدربون على القتال وتحمّل الصدمات: الجنود، حيث سجّل الجيش الإسرائيلي أن 66 ألف جندي وعائلاتهم طلبوا دعماً نفسياً، بينما أعلنت وزارة الدفاع أن 5200 جندي يعانون اضطراب ما بعد الصدمة، وهي نسبة مرشحة للارتفاع لتصل إلى مئة ألف شخص في السنوات القادمة.

الانهيار النفسي للجنود: من ميدان القتال إلى عيادات الصدمة

تشير التقارير إلى أن ما يقرب من 15% من الجنود النظاميين الذين خرجوا من غزة تلقوا علاجاً نفسياً، لكنهم فشلوا في العودة مجدداً إلى الخدمة العسكرية- بعضهم، كما ورد في مكالمات تلقّتها منظمة «أران» للإسعاف النفسي، أعربوا عن ندمهم لعدم الموت في المعركة، في تعبير عميق عن العجز وفقدان المعنى.

صحيفة «جيروزاليم بوست» بدورها وثقت حالات انتحار بين صفوف الجنود، إلى جانب تفشي أعراض اضطراب ما بعد الصدمة، مثل الكوابيس، الأرق، التهيّج، والخوف المزمن، ما يجعلنا أمام سؤال حتمي: لماذا هذه الهشاشة؟ هل يتعلق الأمر فقط بفظاعة الحرب، أم إن ثمة فراغاً أخلاقياً داخلياً يجعل الصدمة أعمق مما تبدو؟

عندما تفقد «الدولة» معنى الوطن

خلافاً لما قد يُظن، فإن السبب العميق لانهيار البنية النفسية للمجتمع الإسرائيلي لا يكمن في الحرب ذاتها، بل في غياب الرابط الوجودي بين هذا المجتمع والأرض التي يقيم عليها، الصهيونية، التي قدمت نفسها كمشروع قومي لليهود، لم تكن سوى عقيدة وظيفية، قائمة على اغتصاب الأرض وتزييف التاريخ، دون عمق روحي أو انتماء عضوي حقيقي للمكان، ولذلك، فإن الحرب التي قد تعزز انتماء الشعوب لوطنها، كانت على العكس تماماً محفزاً لانكشاف الغربة المزمنة التي يشعر بها الإسرائيليون على هذه الأرض.

فالإسرائيلي، حين ينظر من حوله، يعلم جيداً أنه غاصب، وأن تاريخه هنا ليس سوى كذبة مكررة، وأن دماء الفلسطينيين التي سالت تحت دباباته، لا تبني له شرعية، بل تسحب البساط من تحت أقدامه، ومن هنا تتولد الأعراض النفسية: القلق، الذنب، الخوف، الانعزال، كلها مؤشرات على ضمير مأزوم، يعرف أنه يعيش على أرض ليست له.

الدوامة النفسية الجماعية: شعب يبحث عن مخدر للهروب

أرقام أخرى كشفت عنها مؤسسات رسمية في الكيان تؤكد حجم الانهيار النفسي:

* منظمة «أران» تلقت أكثر من 300 ألف مكالمة استغاثة نفسية، منها 40 ألفاً من الجنود، و58 ألفاً من المراهقين.
* جمعية «سحر» سجلت ارتفاعاً بنسبة 430% في مكالمات المراهقين على خطوط المساعدة النفسية.
* وزارة الصحة سجلت دخول 3200 شخص شهرياً لمستشفيات الطب النفسي.
* صندوق التأمين الصحي كشف عن ارتفاع بنسبة 150% في طلبات العلاج من نوبات الهلع.
* مؤسسة التأمين الوطني أعلنت إصابة 65 ألف إسرائيلي بأعراض نفسية وعصبية، كثير منهم في حالة عجز عقلي تام.

وبالإضافة إلى ذلك، ظهرت أمراض نفسية نادرة مثل «متلازمة القلب المكسور»، وزاد الإقبال على الفيتامينات المهدئة بنسبة 31%، فيما تضاعف استهلاك الكحول والأدوية النفسية.

من الاحتلال إلى الانهيار الداخلي: لماذا لا يستطيع الإسرائيلي تحمّل الحرب؟

الحرب، في المفهوم الصهيوني، كانت دوماً أداة للهيمنة، لا للبقاء، لكن حين تحوّلت غزة إلى مستنقع يبتلع الجنود، ويُعيدهم إلى أهاليهم أشباحاً، تغيّرت معادلة الصدمة، فالعقيدة العسكرية التي بُنيت على القوة لم تصمد أمام جدران الأنفاق، والروح القتالية التي تصنعها المقاومة.

ولأن الإسرائيلي لم يأتِ إلى هذه الأرض بحلم حضاري، بل جاء بخطة وظيفية، فإن فقدان الإحساس بالأمان، والشكّ في جدوى المشروع الصهيوني، يجعله أكثر عرضة للانهيار العقلي، هو لا يدافع عن بيت بناه بعرق آبائه، بل يحرس مستوطنة سرقها، ومجتمعاً هشاً يقوم على القلق والخوف والتفوق الزائف.

الكوابيس القادمة: مجتمع بلا مستقبل

ربما تكون الأرقام أكثر وضوحاً حين نعلم أن ثلث النساء الإسرائيليات اللواتي أنجبن أثناء الحرب أبلغن عن اكتئاب ما بعد الولادة، وأن 73% منهن يعشن في حالة توتر دائم. في ذات الوقت، 45% من الإسرائيليين يعانون من ضعف في القدرة على مواجهة الحياة اليومية، وأجل 20% منهم مواعيد الأطباء خوفاً من الخروج.

أما على المستوى الوجودي، فإن 20% من الإسرائيليين أرجؤوا خطط إنجاب الأطفال أو توسعة أسرهم، المجتمع الذي يُفترض أنه يحتفل بـ«الاستقلال»، يعيد النظر حتى في أبسط رموز الاستمرارية: الولادة.

ختام القول لم تكن الحرب على الفلسطينيين في أرضهم يوماً ساحة للمواجهة العسكرية فحسب، بل هي أيضًا مرآة تفضح الداخل الإسرائيلي، لم تسقط فقط منظومة الردع، بل تهاوت معها أسطورة المجتمع الصلب، وما نراه اليوم ليس مجرد أزمة صحة عقلية طارئة، بل إفلاساً وجودياس لمشروع بُني على كذبة، وحين يفقد المجتمع عقيدته الأخلاقية، وتتحوّل رواية الحق إلى أداة قتل، تنشأ من بين جنباته أعراض الجنون، والفقد، والانفصال. وربما، وللمفارقة، تكون هذه الصدمات النفسية الجماعية هي أول علامات انهيار الرواية الصهيونية من الداخل، حيث لا يمكن لعقلٍ مذنب أن يصنع وطناً، ولا لمغتصب أن ينعم بالسلام، لا مع الآخر، ولا مع نفسه.

الإبادة من 1948 وحتى حرب 2023:

المقاومة كحل وحيد للردع

منذ اندلاع حرب الإبادة على قطاع غزة في أكتوبر 2023، أُعيد طرح النكبة الفلسطينية، لا كحدث تاريخي معزول وقع في عام 1948، بل كعملية مستمرة ومتعددة الأوجه. هذه الحرب، بكل ما انطوت عليه من عنف شامل وتدمير ممنهج، لم تكن سوى امتداد طبيعي لمسار استعماري طويل، لم يتوقف منذ تأسيس ما يسمى بـ«إسرائيل»، بل تعمق وتكرّس في الوعي والسياسات والممارسات.

تُظهر الحرب على غزة أن النكبة لم تنتهِ، بل تحولت إلى شكل يومي من الهيمنة والعنف والتطهير، تشتبك فيه الأدوات العسكرية مع البنى القانونية والسياسية والديموغرافية. هذه النكبة المتواصلة لا تعني فقط القتل والتهجير، بل أيضاً السعي المنهجي لتفكيك الوجود الفلسطيني، سواء على الأرض أو في الهوية والسردية.

منذ بدايات المشروع الصهيوني، وُظّف العنف كأداة مركزية لفرض الاستيطان، رغم محاولة الخطاب الإسرائيلي الرسمي تصوير تلك المرحلة كزمن من «الاستيطان السلمي» وشراء الأراضي. غير أن الباحثين الفلسطينيين ومؤرخين نقديين كشفوا زيف هذا التصوير، مؤكدين أن العنف كان جوهر الاستيطان.

ومع إعلان قيام ما يسمى بـ«إسرائيل» عام 1948، بدأت سلسلة من القوانين والإجراءات التي هدفت لتكريس تفوّق اليهود على الفلسطينيين داخل ما أصبح يُسمى «حدود الدولة». قانون «أملاك الغائبين» على سبيل المثال، صادَر ملايين الدونمات من اللاجئين. أما قانون العودة، فشرعن هجرة اليهود ومنحهم حق الجنسية، في مقابل إنكار أبسط حقوق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة. وترافق ذلك مع فرض الحكم العسكري على فلسطينيي الداخل حتى العام 1966، ومعهم جُرّدت مدنهم وقراهم من الأرض والتمويل والخدمات.

ومع الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، توسّعت أدوات السيطرة: مستوطنات، حواجز، قوانين مزدوجة للفلسطينيين والمستوطنين، وخلق واقع قانوني منفصل لكل جماعة. هذا التمييز المؤسسي، الذي وصفته منظمات حقوقية دولية مثل «هيومنرايتسووتش» كنظام فصل عنصري، عزز من البنية الاستعمارية.

في كل هذه المراحل، بقي العنف حاضراً: من المجازر إلى الاعتقالات، من الإغلاق إلى القصف، من الطرد إلى تجريف القرى. وحتى فلسطينيو الداخل لم ينجوا، فسياسات التهميش الاقتصادي، ومجزرة كفر قاسم، وأحداث أكتوبر 2000، تشي بأن النكبة تجددت في أشكال مختلفة حتى داخل ما يفترض أنه «داخل دولة القانون».

التطهير العرقي: عملية مزمنة

لم يكن تطهير فلسطين عرقياً في 1948 لحظة طارئة، بل كان مقدّمة لمسار طويل. تم تهجير نحو 800 ألف فلسطيني، لكن السياسة التي استُخدمت لتبرير هذا التهجير لم تُلغَ، بل تطوّرت لتناسب سياقات أخرى. بعد 1967، عادت سياسة التهجير بوجوه جديدة: هدم المنازل بحجج إدارية، منع التراخيص، التوسع الاستيطاني، وسلب الأراضي.

إن توزيع الضفة الغربية إلى مناطق (أ، ب، ج) في اتفاق أوسلو مثلاً، لم يكن سوى استمرار لسياسات التجزئة التي تخدم هدف تقليص الكتلة السكانية الفلسطينية والتحكم بها. حتى في القدس، الهدم المتكرر لبيوت الفلسطينيين، وسحب الهويات، تُعدُّ أدوات تطهير بطيء، لا تقل فتكاً عن موجات الطرد الأولى.

وحصار غزة، من جهة أخرى، مثّل وجهًا آخر للتطهير الجماعي. الحصار، بوصفه عقاباً جماعياً، لم يكتف بمنع المواد الغذائية والدوائية، بل سعى لإفراغ القطاع من قدرته على الحياة. وبحسب تقارير أممية، فإن الكثافة السكانية وانهيار البنية التحتية والحرمان من أساسيات العيش، حولت غزة إلى «مساحة غير صالحة للعيش»، وهو شكل حديث للتطهير عبر الإفقار والعزل.

غزة: مجازر حديثة في نكبة قديمة

غزة، بصفتها التجسيد الأوضح للنكبة المستمرة، لم تكن يوماً خارج سياق هذا الصراع التاريخي. ومنذ فك الارتباط عام 2005، ورغم الانسحاب العسكري الرسمي، ظلت «إسرائيل» تحاصر القطاع وتتحكم بموارده وحدوده وأفقه السياسي.

تكررت الحروب: 2008، 2012، 2014، 2021، وأخيراً 2023. وكلها مثّلت محطات دموية في مسار الإبادة الممنهجة. في كل حرب، كانت «إسرائيل» تقول إنها تسعى إلى «ردع» الفصائل، أو «استعادة الهدوء»، لكنها في الحقيقة كانت تؤكد عجزها عن تفكيك جوهر الصراع، وعن إنهاء الحافز التاريخي للمقاومة.

التقارير الإسرائيلية ذاتها تُقر بأن القوة لم تثمر أمناً دائماً، بل أعادت إنتاج دورة عنف تغذيها ذاكرة النكبة، وواقع الاحتلال، واستمرار إنكار الحقوق. وفي وصف دقيق، اعتبر باحثون إسرائيليون أن كل مواجهة مع غزة هي تذكير بأن القضية الفلسطينية لم تنتهِ، وأن حلها لن يكون في مزيد من الطائرات والدبابات.

مقاومة لا تنطفئ

في كل مرة ظنت فيها «إسرائيل» أن بإمكانها إغلاق ملف الفلسطينيين، كانت المقاومة تعود. ليس فقط لأن الفلسطينيين يرفضون الظلم، بل لأنهم يعيشونه كل يوم. منذ الانتفاضات إلى العمليات المسلحة، ومن المواجهات في القدس إلى المسيرات في غزة وأخيرا الطوفان، لم يتوقف الفعل المقاوم.

وما يلفت النظر هو أن المقاومة ليست فقط سلاحاً، بل سردية. كل طفل في غزة اليوم، يحمل ذاكرة عائلته في النكبة، ويتربى على واقع حصار، ويرى في العدوان الأخير استكمالاً لما بدأ في 1948. ولذلك، فإن كل جولة عنف جديدة، هي ترجمة لمعادلة بسيطة: عندما تفشل السياسة، تنفجر الأرض.

المؤسسة الأمنية الإسرائيلية باتت تدرك هذه الحقيقة. فحتى في لحظات التفوق العسكري، لا تشعر «إسرائيل» أنها آمنة. وكل تقارير المراكز البحثية تشير إلى أن «ردع غزة» هو هدف مؤقت، وليس حلاً جذرياً. ولهذا، فإن استمرار المقاومة يُعدّ تعبيراً عن استمرار النكبة.

النكبة كحقيقة سياسية مستمرة

ليس من المبالغة القول إن النكبة ما زالت تحكم تفاصيل الحياة والموت في فلسطين. فهي ليست لحظة عاطفية في الذاكرة الوطنية، بل بنية هيمنة تُعيد إنتاج ذاتها عبر أدوات متعددة: القانون، الجيش، الحدود، الاقتصاد، والمجتمع.

وحين ننظر إلى واقع الفلسطينيين في غزة، والضفة، والقدس، والداخل، والشتات، فإن ما يجمعهم جميعاً ليس فقط اللغة والدم، بل جرح النكبة، وواقعها المستمر. وكل محاولة لعزل غزة عن هذا السياق، أو تقديم النكبة كحدث «انتهى»، هي إنكار لحقائق واضحة، تؤكد أن فلسطين لم تُحرر بعد، وأن الصراع لم يُغلق، وأن العدالة ما زالت بعيدة.

أزمة واضحة في القرار العسكري الاسرائيلي

عندما تفشل القوة في تحقيق النصر

منذ اندلاع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة في أكتوبر 2023، لم تتوقف آلة الحرب، لكن وتيرتها بدأت تُثير تساؤلات حرجة داخل الأوساط الإسرائيلية قبل غيرها، أحد أبرز هذه الأصوات جاء من داخل البيت الإعلامي المحسوب على تيار اليمين نفسه، إذ انتقد هليل بيتون روزن، المحلل العسكري في قناة «14» الإسرائيلية المقرّبة من رئيس وزراء الكيان بنيامين نتنياهو، سياسات الحكومة في إدارة المعركة.

في تعليقه الأخير، قال روزن إن «ما يجري ليس سوى إعادة تسمية متكررة لنفس العمليات التي تنتهي بالنتائج ذاتها»، في إشارة إلى عجز القيادة عن تحقيق إنجاز فعلي على الأرض رغم ضخامة القوة المستخدمة.

حديث روزن لم يكن معزولًا، بل يعكس حالة من التململ المتصاعد داخل المجتمع الإسرائيلي، فمع كل إعلان جديد عن «مرحلة حاسمة» أو «عملية موسعة»، يصطدم الخطاب الرسمي بالحقيقة الميدانية: لا تغيير نوعي، لا إنجاز استراتيجي، ولا اختراق واضح في قدرات حركة حماس، بل على العكس، تمددت المعارك إلى جبهات أخرى في الجنوب والشمال، وازدادت معها الخسائر في الأرواح والمعدات، فيما يستمر الغموض حول مصير الأسرى الإسرائيليين في غزة.

هذا الوضع أفرز مأزقًا متعدد الأوجه أمام حكومة نتنياهو، داخليًا، تتصاعد الضغوط الشعبية والمظاهرات المناهضة للحرب، حيث يتهم المحتجون رئيس الحكومة باستخدام الحرب كوسيلة للهروب من أزماته القضائية والشخصية، أما خارجيًا، فقد بدأت بعض القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، في إعادة تقييم دعمها غير المشروط لـ«إسرائيل»، وخاصة بعد التقارير التي نشرتها وسائل إعلام أمريكية حول احتمال تقليص الدعم اللوجستي والعسكري بسبب «غياب رؤية واضحة للخروج من الحرب».

هذا التحول في المزاج الدولي ظهر بوضوح في مواقف إدارة الرئيس الأميركي السابق جو بايدن، حيث عبّر مسؤولون في البنتاغون والخارجية عن قلقهم من استمرار العمليات دون خطة استراتيجية محكمة، بل وطرحوا تساؤلات حول مدى جدوى العمليات الحالية من حيث التكلفة مقابل النتائج. وقد أفادت قناة الجزيرة، في تقرير لها بتاريخ 21 مارس 2024، أن واشنطن حذّرت الكيان الاسرائيلي من «الانجرار إلى حرب استنزاف طويلة قد تُفقد إسرائيل موقعها الأخلاقي والدولي».

في السياق نفسه، نقلت صحيفة «هآرتس» العبرية، في 5 جوان 2025، عن مصادر أمنية قولها إن المؤسسة العسكرية لم تعد تثق في قدرة الحكومة على تحويل العمليات العسكرية إلى مكاسب سياسية أو أمنية، معتبرة أن القيادة الحالية تفتقر إلى رؤية بعيدة المدى، وتعتمد على قرارات متقلبة تهدف إلى إرضاء الجمهور الداخلي واحتواء الانتقادات، بدلًا من الوصول إلى حلول مستدامة.

ومع استمرار الخسائر البشرية، لم يعد الرأي العام الإسرائيلي يتفاعل مع الروايات الرسمية بنفس الحماسة التي سادت في الأيام الأولى من الحرب، فقد أصبح من الواضح للكثير من الإسرائيليين أن عملية «السيوف الحديدية» لا تختلف كثيرًا في نتائجها عن «القبضة الحاسمة»، أو عن أي تسمية أخرى يتم تداولها إعلاميًا دون أن تعكس تحولات ميدانية حقيقية، يتجلّى ذلك أيضًا في لهجة بعض وسائل الإعلام المحلية، والتي باتت أكثر جرأة في مساءلة الخطط الحكومية، وحتى في اتهامها بالتضليل الإعلامي.

من الناحية العسكرية، تُظهر مجريات الميدان أن قوة الردع للكيان تآكلت إلى حد ما، إذ لم تفلح الضربات الجوية المكثفة ولا الاجتياحات المحدودة في تقويض بنية المقاومة أو شلّ قدرتها على إطلاق الصواريخ، بل إن حركة حماس، رغم الحصار والضربات، ما زالت قادرة على فرض معادلات جديدة في الحرب، وفتح جبهات سياسية من خلال المفاوضات غير المباشرة بشأن تبادل الأسرى، التي باتت تشكّل ضغطًا مضاعفًا على حكومة نتنياهو.

تاريخيًا، لم تكن هذه المرة الأولى التي تواجه فيها إسرائيل تحديًا مماثلًا. ففي حرب لبنان 2006، تبنّت الدولة العبرية استراتيجية مشابهة ضد حزب الله، لكن النتيجة كانت إخفاقًا في تحقيق الأهداف المعلنة، وخسارة على مستوى الصورة الدولية، واليوم، يبدو أن السيناريو يعيد نفسه، مع اختلاف في الجغرافيا، ولكن بتشابه لافت في المآلات.

هذه المعطيات تُبرز الحاجة إلى مراجعة عميقة في طريقة إدارة النزاعات العسكرية، فالقوة، مهما بلغت حدتها، لا تكفي وحدها لتحقيق النصر، ولا سيما عندما تكون المواجهة مع تنظيمات تتحرك ضمن بيئة سكانية حاضنة وتتمتع بمرونة في التكتيك والانتشار، كما أن استمرار العمليات دون بوصلة سياسية، يزيد من عزلة «إسرائيل»، ويضعها في مواجهة ضغوط متصاعدة من مؤسسات حقوق الإنسان والرأي العام العالمي، وهو ما يصعب تبريره على المدى الطويل.

من هذا المنطلق، فإن الخيار الواقعي لـ«إسرائيل» لا يمكن أن يكون الاستمرار في النهج العسكري ذاته، بل الانتقال إلى إستراتيجية تتضمن البُعد السياسي والتفاوضي، ليس بدافع الضعف، بل بدافع العقلانية وضرورات المرحلة، فوقف إطلاق النار، والبدء بحوار عبر وسطاء دوليين، قد يكونا السبيل الوحيد لتجنّب كارثة طويلة الأمد، لا على غزة فقط، بل على مستقبل المنطقة بأسرها.

إن ما قاله بيتون روزن ليس مجرد انتقاد داخلي، بل هو انعكاس لحالة من التصدع العميق في البنية السياسية والعسكرية الإسرائيلية، وحين تأتي الانتقادات من داخل المنظومة نفسها، يصبح من الصعب التغاضي عنها أو تجاهل دلالاتها، لقد بات من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن تعيد «إسرائيل» النظر في عقيدتها الأمنية، وتكفّ عن معاملة الحرب كأداة سياسية للالتفاف على الأزمات الداخلية.

فإعادة تدوير نفس العمليات بتسميات مختلفة لن يقود إلى نتيجة مغايرة، بل سيزيد من التكلفة الإنسانية والسياسية، ويُبقي المنطقة في حالة اشتعال دائم، لا يستفيد منها سوى من يراهنون على استمرار الفوضى.

بعد ان وصلت الحرب الى مداها وحتى لا يخسر الجميع

اتفاق الضرورة لترامب ونتنياهو وحماس في غزة

تسير وتيرة المناقشات حول التوصل إلى هدنة في قطاع غـــزة تمهيدا لوقف إطلاق النار هذه المـــرة بصورة أفضل من سابقاتها، التي كانت تتعثر فيها المفاوضـــات كلما اقتربـــت من خط النهاية، وتنهار وهـــي على بعد أمتار قليلة من الاتفاق، لأن الرئيس الأميركي دونالـــد ترامـــب لم تكن لديـــه إرادة سياسية كافية للتهدئة وعلى يقين بأن القوة أداة مناســـبة ووحيدة لتحقيق السلام، ورئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامـــين نتنياهو لم يســـتكمل بنك أهدافـــه كامـــلا ويريـــد تمديد فترة بقائه في الســـلطة وتأخير محاسبته بتهم فساد، وكان لدى حماس أمل في التوصل إلى صيغـــة تمكّنها من تقليل خسائرها.

حانـــت اللحظة التـــي يقتنع فيها الرئيس ترامب بأن فكرة الســـلام من خلال القوة مطاطة، ويصعب تطبيقها في كل القضايا الإقليمية، وأن الإفراط في استعمال سلاح القوة فترة طويلة، كما هو حاصل في غـــزة، فقد اقتربت الحرب على القطـــاع من نهاية عامها الثاني دون أن تحقـــق الأهداف التي يريدها الرئيس الأميركي، والمشـــاهد الإنسانية المفزعة التي تتناقلها وسائل الإعلام تخصـــم من رصيده، وتنال من مصداقيته إذا أراد الحصول على جائزة نوبل للسلام.

بات نتنياهو عـــلى يقين أن أهدافه لن يتمكـــن من تحقيقهـــا بالقوة في غزة، وثمـــة أدوات سياســـية جيدة تســـاعده على الوصـــول إليها، وثبت أن المفاوضات هي الوســـيلة الوحيدة لعـــودة الأسرى، والتخلص من حكم حماس لغزة يتحقق بالتسوية وليس بالســـلاح، فالأخير يمنحهـــا فرصة للبقاء، ولو فقـــدت غالبية معداتها، فما أشار إليه المســـتوى العسكري في إسرائيـــل من صعوبة الســـيطرة على القطاع والإنهـــاك المعنوي الذي أصاب الجنود يعزز القناعة بأهمية ضرورة الدخول في مرحلة تهدئة الآن، وهو ما تؤكد مؤشرات إسرائيلية عديدة عليه مؤخرا.

التهدئـــة لمدة ســـتين يوما مع فتح طاقة أمل لوقـــف طويل لإطلاق النار صيغة جيدة لمثلث ترامب – نتنياهو – حماس. فترامب يريد العودة إلى خطابه الأول عندمـــا دخل البيـــت الأبيض في جانفي الماضي متفاخرا باتفاق هدنة وقعتـــه إسرائيل وحماس قبل وصوله إلى السلطة، ولا يريد أن يبتعد كثيرا عن هذه النقطة، فبعد اســـتئناف الحرب على غزة في مارس الماضي، ومشاركته في حرب إسرائيل عـــلى إيران في جوان الماضي، لم يعـــد الكثيرون يثقون بأن هدفه إحلال الســـلام في العالم، حتى حرب روســـيا وأوكرانيا التي حظيت باهتمام كبير من جانبـــه لم تتحرك خطوة جدية إلى الأمام.

الصيغة المطروحة للتهدئة ضرورية من وجهة نظـــر ترامب، ودخول بلاده كضامن مباشر يمكنه من القبض على دفة الأمور، والإيحاء أنه يعمل من أجل الســـلام، فالتهدئة مفتوحة هذه المرة على فرصة لوقف الحرب مســـتقبلا، وبالتالي يســـتطيع الزعم أن القوة هي التي قادت حمـــاس إلى الجلوس حول الطاولة، ولبراعتـــه في المراوغة وتغيير وتبديل مواقفه سريعا لن يعدم إيجاد الذريعة التي تســـاعده على القول إن فكرته بدأت تطبق، ولعدم قدرته على جر إيـــران إلى مفاوضات جديدة عقب حربها مع إسرائيل ومشاركة الولايات المتحدة فيها مباشرة، تبدو التهدئة في غزة حاجة ماسة.

لم يعد أمـــام نتنياهو الضلع الثاني في المثلث فسحة من الوقت للمزيد من المنـــاورات التي اســـتخدمها في مرات سابقة ومكنته من الإحجام عن دخول اتفاق جديد مع حماس قبل مواجهة إيـــران، فالحرب كانـــت في خلفية كل ما قامت به إسرائيـــل في غزة ولبنان وســـوريا، وربما هي السبب الرئيسي وراء الهجمة الشرسة عليهم، حيث أراد نتنياهو تقويض أذرعها قبل أن يلتفت إليها ويتعامل معها عســـكريا بشكل مباشر، وبعد أن هـــدأت جبهة إيران وحققت إسرائيل مكســـبا إستراتيجيا فائقا، ويمكن أن تشـــتعل مرة أخرى، بدأ التفكير في تهدئة جديدة على جبهة غزة، وفقا لصيغة تمكن نتنياهو من توفيق أوضاعه في مصفوفة تناقضات تحيط بحكومته اليمينية.

قبل الشروع في إبداء مرونة للتجاوب مع صفقة غزة، قام نتنياهو بخطوات يمكن الاستشفاف منها أنه لم يتنازل عن أهدافه، حيث تم الإعلان عمّا يفيد بضم الضفة الغربيـــة إلى إسرائيل من أجل إرضاء اليمين المتشـــدد، وصمّم على أن يكون الوصول إلى وقف إطلاق النـــار عبر تهدئة، كـــي يحتفظ بحق الدخول والخروج واســـتئناف الحرب في أيّ لحظـــة، على طريقته مع لبنان، والتشـــبث بعدم رؤية «حماسستان» في غزة، في إشـــارة تؤكد رفضه تماما لوجود إمارة إسلامية في القطاع، بكلام آخر يتعهد لمواطنـــي إسرائيل باتخاذ كل الإجـــراءات التي تحول دون تكرار عملية طوفان الأقصى.

يدرك رئيس حكومـــة إسرائيل أنه اســـتنفد الوقت لامتصـــاص غضب أهالي الأسرى، ولم تعـــد لديه رفاهية للتســـويف في ملف محاكمته، فلجأ إلى ترامب لمنحه صكا يعفيه من المحاكمة، وربما يجد الرئيـــس الأميركي صيغة تطوي هذه الصفحة، وتجاوز عقباتها القانونية، بما يقنع نتنياهو بالمضي في عملية التهدئة ثـــم وقف إطلاق النار، واســـتهلاك الوقت في عملية الترتيبات التالية لهذه الخطوة، وما يكتنفها من تعقيدات سياسية وأمنية.

قد تســـتغرق الخطوة سنوات من أخذ ورد حـــول تجفيف منابع حماس بالأدوات السياســـية، وشكل الحكم في غزة، ودور السلطة الفلسطينية في القطاع، والدول التي يمكن أن تتشكل منها قـــوة دولية، وســـيكون الوضع مريحـــا لإسرائيـــل في هذه المســـألة، لأنها تجيـــد التعامل مع طقوســـها، والدخول في تفاصيـــل دقيقة تمكنها مـــن التعامل بأريحية كبـــيرة، بينما حماس، والجانب الفلسطيني برمته، يواجهان مأزقا حادا، بســـبب غياب الرؤية والتفاهمات، واستعداد شريحة كبيرة مـــن الفلســـطينيين للتجاوب وسط حالة إنسانية مأساوية لا يوجد أفق لتجاوزها مؤقتا ســـوى التهدئة، ما يوفر وضعـــا مريحا لنتنياهو ومن يخلفه، ويجعل من التوقيع على اتفاق بشأن غزة حاليا عملية ضرورية.

وصلت حماس إلى مستوى إنهاك لا يمكنها من فـــرض شروط، وتعلم أن ورقة الأسرى الوحيـــدة التي تملكها الحركـــة، إذا فقدتها، فقدت كل شيء، وعليهـــا أن تســـتثمرها في تخفيض ســـقف مطالب نتنياهـــو، ولا تراهن على ضغوط داخلية أو خارجية عليه، فالفترة الماضية أثبتت أن هذا الرهان خـــاسر، وكلما زاد الوقـــت تصاعدت خســـائر الفلســـطينيين، والتهدئـــة طريق وحيد لإنقاذ ما تبقى لحماس، وفتح مجـــال لوقف إطلاق النار، وعلى الفلســـطينيين والعرب الاستفادة من دروس المرحلـــة الماضيـــة، كي لا يتم إعدام القضية الأم، فظهور صراعات موازية يساعد إسرائيل على تهميشها.

مـــن الواضح أن حمـــاس ليس لها مســـتقبل إداري بقطـــاع غزة في هذه المرحلة، وهي قبلت ذلك سابقا وتقبله حاليا، وعليها التفكير في مصير الخفيف من سلاحها، والذي تصر إسرائيل على التخلص منه، وعلى الحركة أن تظهر قدرة حقيقية على التفاهم مع القوى الفلســـطينية لإنقاذ ما يمكن إنقاذه بالوسائل السياسية، واستغلال اتفاق الضرورة المنتظر وضخ دماء جديدة في القضية الفلسطينية.

ضرب القلب لا الوكلاء:

خطة زامير لإضعاف إيران من الداخل

محمد بن محمود

في دراسة نُشرت في ماي 2022، قدم الجنرال إيال زامير، رئيس أركان الجيش الإسرائيلي حاليًا، والذي كان يشغل وقتها نائب رئيس الأركان، رؤية شاملة لما يجب على الولايات المتحدة وإسرائيل فعله لكبح جماح إيران في الشرق الأوسط، وإضعاف نظامها. ونشر الدراسة معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والذي يصف نفسه على موقعه الرسمي باللغة العربية بأنه أكبر معهد بحثي مخصص حصريًا لدراسات الشرق الأوسط.

قدم اللواء احتياط إيال زامير، النائب السابق لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي، رؤيته لمواجهة النفوذ الإيراني في الشرق الأوسط، ركز فيها على أدوات الضغط العسكري والتفوق التكتيكي، داعيًا لتشكيل تحالف دولي وإقليمي تقوده الولايات المتحدة. وقال زامير إن المنطقة تعيش صراعًا طويل الأمد، ستحدد نتائجه مستقبل الشرق الأوسط، مؤكدًا أن إيران، تحت نظامها الحالي، تسعى للهيمنة الإقليمية وتعمل كقوة هجومية عبر حرسها الثوري ووكلائها، مثل حزب الله في لبنان، والحوثيين في اليمن، والحشد الشعبي في العراق، وحماس في غزة.

واحدة من أكثر عناصر الخطة التي تحدث عنها زامير طموحًا هي اعتماد مبدأ الردع المباشر المرن ضد إيران نفسها، وليس فقط وكلائها. ويقول إن إيران تعتمد على نظرية التحصّن خلف الوكلاء، وإن الوقت قد حان لكسر هذه القاعدة عبر ضرب أهداف عسكرية واقتصادية داخل الأراضي الإيرانية ردًا على أي هجمات. ويضيف أن على إيران أن تفهم أن قواعد اللعبة لا تكتبها وحدها، وأن أي نيران ترسلها خارج حدودها ستعود لتحرق عباءة قادتها. وأشار إلى أن استهدافًا محدودًا للبنية التحتية النفطية أو العسكرية، كالموانئ والمطارات، كفيل بشل قدرة النظام الإيراني دون الحاجة لحرب شاملة.

في جوهر الرؤية الإسرائيلية التي قدّمها زامير، توجد الحرب الرمادية - أي العمليات العسكرية غير المُعلنة أو ذات الأهداف المنخفضة، التي تنفذها إسرائيل بالفعل داخل سوريا، وتخطط لتوسيعها على مستوى إقليمي، مثلما حدث في عملية استهدفت عناصر حزب الله اللبناني. ووصف زامير هذه الحرب بأنها حملة مستمرة بين الحروب، تهدف لإضعاف إيران ووكلائها دون الوصول إلى مواجهة شاملة، عبر عمليات سرية، ضربات دقيقة، وهجمات إلكترونية، بالتنسيق مع الشركاء. ويشمل هذا النوع من العمليات استهداف شحنات الأسلحة، قادة ميدانيين في الميليشيات، مراكز تصنيع الطائرات المسيّرة، ومستودعات الصواريخ الدقيقة، إلى جانب عمليات سيبرانية تعيق أنظمة القيادة والسيطرة الإيرانية.

في لبنان، دعت الدراسة إلى ربط أي مساعدات اقتصادية أو إنسانية دولية بشرط تقليص نفوذ حزب الله، وحرمانه من تطوير صواريخه الدقيقة، وعزله سياسيًا واقتصاديًا. ويدعو زامير إلى دعم التنظيمات المعارضة لحزب الله وتجفيف موارده، وفي حال وقوع تصعيد عسكري مع إسرائيل، فإن الجيش الإسرائيلي يجب أن يستخدم قوته القصوى لإلحاق ضرر استراتيجي طويل الأمد بقدرات حزب الله العسكرية.

من جانب آخر، أشارت الدراسة إلى أهمية الحرب الأيديولوجية ضد المشروع الإيراني، ووصفها زامير بأنها الركيزة الأولى للحملة الشاملة. واقترحت الخطة استهداف الشيعة العرب أنفسهم، داخل لبنان والعراق وحتى داخل إيران، برسائل إعلامية تفضح قمع النظام، وتعرض بدائل ديمقراطية أو عربية قومية.

أحد المفاتيح التي تركّز عليها خطة زامير هو توسيع الشراكات العسكرية الإسرائيلية في المنطقة، خاصة بعد انتقال إسرائيل إلى مظلة القيادة المركزية الأمريكية. وترى الدراسة في ذلك فرصة لبناء تحالف دفاعي حقيقي مستقبلاً، ضد تهديدات الصواريخ والطائرات المسيّرة. وتقترح الدراسة تطوير آليات دفاع مشتركة، مثل نظام إنذار مبكر للصواريخ، شبكة سيبرانية موحدة، ووحدات تدخل سريع مشتركة، قادرة على التصدي لهجمات مفاجئة.

في اليمن، ترى الخطة ضرورة استعادة الردع تجاه الحوثيين، مع استمرار الضربات الجوية الدقيقة ضد البنية العسكرية، ومنع تهريب التكنولوجيا من إيران. أما في العراق، فدعت دراسة زامير إلى نزع سلاح الميليشيات الموالية لطهران، عبر ضغوط أمريكية واقتصادية. وفي سوريا، تركز الخطة على منع التموضع الإيراني الكامل، عبر استمرار الضربات الجوية على منشآت الحرس الثوري ومخازن الأسلحة على الحدود مع العراق ولبنان، وحتى إسقاط النظام إن لزم الأمر. يختم زامير دراسته بالقول إن إيران تشهد تصدعات داخلية حقيقية - أزمة اقتصادية خانقة، تركيبة إثنية مضطربة، انخفاض في معدل الولادة، وازدياد الضغوط الاجتماعية. ويضيف أن الحرس الثوري قوة كبيرة لكنها مرهقة، والنظام الإيراني هش أكثر مما يبدو. وإذا تحرك التحالف الإقليمي اليوم، فإن فرص النجاح عالية. ويؤكد أن الولايات المتحدة لا تزال اللاعب المحوري، ودون قيادتها الفعلية لهذا التحالف العسكري والسياسي، ستستمر إيران في التمدد مستفيدة من التردد الغربي والانقسامات العربية. كما يرى زامير أن السعي الإيراني نحو السلاح النووي هو عنصر أساسي لضمان النظام وجوده، لأنه من دون هذا المشروع سيبدأ في التصدع بسبب الأزمات الداخلية التي تكبر يومًا بعد يوم.

ضرب ساعة يوم القيامة الإيرانية

على صعيد اخر كشفت صحيفة هآرتس اليومية أن أحد العناصر المهمة، وإن كانت رمزية، في خطط الحرب الإسرائيلية على إيران هو قصف وتدمير الساعة الرقمية الكبيرة في ميدان فلسطين في طهران، وتصويرها ثم بث الصور في إسرائيل وإيران وبقية العالم كجزء من الحرب النفسية، لكن القوات الجوية أخطأت الهدف. ومع ذلك، لم يستسلم وزير الدفاع يسرائيل كاتس وتعهد بتدمير الساعة. وامتثالا لأوامره، استعدت القوات الجوية لتوجيه ضربة ثانية في اليوم الأخير من الحرب، إلا أن محلل الشؤون الاستخباراتية والعسكرية يوسي ميلمان أكد في مقاله بالصحيفة أن المحاولة وجميع الأهداف الأخرى أُلغيت بسبب وقف إطلاق النار الذي أعلنه الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وأجبر -من ثم- الطائرات الحربية على العودة إلى قواعدها.

ووفق التحليل، فإن مؤقت العد التنازلي في الساعة الرقمية، التي نُصبت في عام 2017، تم ضبطه حتى 2040، وهو العام الذي أعلن المرشد الأعلى الإيراني آية الله علي خامنئي أن إسرائيل ستُدَمر فيه. واعتبرت الصحيفة اليسارية اليومية، التي تصدر في تل أبيب، أن هذه الساعة وسيلة دعائية للنظام تعكس أيديولوجيته التي تلعب دورا رئيسيا في معاداة إسرائيل. وقالت إن تدمير الساعة كان من المفترض أن يبعث رسالة مجازية مفادها أن إيقاف مؤشر الساعة عن الحركة نحو موعد القضاء على إسرائيل يشبه إيقاف الزمن ومعه خطة التدمير.

ويزعم ميلمان أن فشل إسرائيل في تدمير الساعة الإيرانية ليس له أي أهمية عملياتية، وإن كانت أهميته تكمن -بالتأكيد- في الطريقة التي سيستغل بها جيشها وقادتها الوقت المتاح لهم لتنفيذ المهام في المستقبل. وبحسب المقال التحليلي، فإن المساعدات، التي حصلت عليها من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، منحت إسرائيل فرصة ذهبية لتغيير وضعيتها ومسار الشرق الأوسط.

واستنادا إلى ذلك، يشير المحلل الاستخباراتي إلى أنه بإمكان إسرائيل الآن الاستفادة من إنجازات الحرب، حتى وإن كانت محدودة، وذلك من أجل التوصل إلى ترتيبات تضمن لها البقاء إلى الأبد، على عكس ما ترمي إليه الساعة الإيرانية.ويعتقد أن من الممكن إبرام صفقات أو تفاهمات أو حتى اتفاقات سلام على الأقل في معظم الجبهات الست التي تخوض إسرائيل -منذ السابع من أكتوبر 2023 – حروبا فيها، وهي قطاع غزة والضفة الغربية ولبنان وسوريا واليمن وإيران. ويقول إن هناك سبيلين أساسيين لتحقيق ذلك، الأول هو التوصل إلى حل، ولو جزئيا وتدريجيا، للقضية الفلسطينية. وهو ما قد يُحدِث سلسلة من ردود الفعل الإيجابية التي قد يكون لها تأثير على معظم العالم العربي والإسلامي.

ملاعب خارج المعايير

أزمة البنية التحتية الرياضية في تونس في زمن الاحتراف

محمد الدريدي

بينما نفتخر ذات يوم بتاريخ رياضي حافل وإنجازات بارزة في بلادنا، تكمن خلف هذا المجد أزمة متفاقمة تهدد استمرار تطور القطاع الرياضي. البنية التحتية الرياضية، وتحديدًا الملاعب، تمثل اليوم أحد أهم العقبات التي تعيق تقدم الرياضة التونسية وإبرازها على المستوى الدولي. هذا الواقع يجعلنا نطرح تساؤلات جوهرية حول أسباب هذا التدهور وآثاره وكيفية تجاوزه.

التخطيط الاستراتيجي: الركيزة الغائبة

تعاني رياضتنا من غياب رؤية استراتيجية شاملة لتطوير البنية التحتية الرياضية. الملاعب الموجودة حاليًا بُني معظمها منذ عقود ولم تُخضع للصيانة الكافية. مثال على ذلك «ملعب رادس الأولمبي»، الذي كان يُعتبر أيقونة رياضية عند افتتاحه ولكنه اليوم يعاني من مشاكل هيكلية خطيرة، أبرزها التهالك في منطقة «المنعرج الشمالي»، مما يهدد سلامة الجماهير ويُثير المخاوف بشأن استمرارية استخدامه.

و عدم وجود خطط طويلة المدى للصيانة الدورية يزيد من تفاقم الوضع. بدلاً من أن تكون هذه المنشآت جاهزة لاستقبال الأحداث الدولية، أصبحت تُشكّل عائقًا أمام تقديم تونس نفسها كوجهة رياضية عالمية.

واقع مؤلم للملاعب

ملاعب كرة القدم تعكس التحدي الأكبر، فهي تفتقر إلى الأساسيات مثل الإضاءة الكافية، المقاعد المريحة، وغرف تبديل الملابس اللائقة، عشب صالح ، مدارج...على سبيل المثال ملعب المنزه و على الرغم من قيمته التاريخية، أصبح في حالة يُرثى لها بسبب إهماله لسنوات عديدة و بعد هدمه بالكامل في انتظار اعادة تهيئته و باقي الملاعب التي تعاني من نقص التجهيزات الكافية ومن سوء إدارة يجعلها بعيدة عن المعايير الدولية.

تهالك هذه الملاعب لا يقتصر على الإضرار بسمعة تونس، بل يمتد أيضًا ليؤثر على اللاعبين والجماهير الذين يشعرون بالإحباط بسبب سوء الظروف.

و أحد الجوانب المهملة عند الحديث عن البنية التحتية الرياضية هو ما يحيط بالملاعب من منشآت وخدمات مساندة. على سبيل المثال النقل العام غير كاف يجعل الوصول إلى الملاعب صعبًا للجماهير ، هذه الجوانب تُظهر أن الأزمة لا تتعلق فقط بالملاعب، بل تمتد إلى منظومة متكاملة يجب تطويرها لضمان تجربة رياضية ممتعة وآمنة.

ازمة مالية تلقي بظلالها على الرياضة

الأزمة المالية التي تواجهها تونس تُلقي بظلالها الثقيلة على قطاع الرياضة. فتطوير البنية التحتية يتطلب استثمارات ضخمة، وهو ما يجعل الحكومة تواجه تحديًا مزدوجًا: كيف تُوازن بين احتياجات الرياضة والقطاعات الأخرى؟

و الاعتماد فقط على التمويل الحكومي يظل محدودًا وغير كافٍ لتطوير الملاعب بشكل شامل. هذا الوضع يتطلب البحث عن حلول مبتكرة للتمويل مثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص حيث يمكن للحكومة التعاون مع شركات خاصة لبناء أو إدارة الملاعب أو تمويل عبر الرعاية والإعلانات بيع حقوق تسمية الملاعب لشركات تجارية كبرى قد يُشكل مصدرًا مهمًا للتمويل.

تجارب ملهمة من دول أخرى

يمكننا في تونس أن نتعلم الكثير من تجارب دول أخرى نجحت في تطوير بنيتها التحتية الرياضية رغم التحديات فالمغرب بلد قريب منا استثمر في بناء ملاعب حديثة مثل «ملعب طنجة الكبير» و«مراكش»، معتمدا على شراكات مبتكرة بين الحكومة والقطاع الخاص ، جنوب أفريقيا اعتمدت على قروض ميسرة من البنك الدولي لتطوير ملاعب كأس العالم 2010، مما حقق عوائد اقتصادية كبيرة، تركيا قامت بتطوير ملاعبها من خلال عقود شراكة طويلة الأجل مع شركات بناء كبرى مقابل منح حقوق التسمية والإعلانات.

و لعل هذه التجارب تُظهر أن الإرادة السياسية والابتكار في التمويل يمكن أن يُغيّرا المعادلة لصالح تحسين البنية التحتية.

الخلل في الابتكار

بالنظر إلى الواقع الرياضي في تونس ، يتضح أن الأزمة ليست فقط نتيجة غياب التمويل، بل أيضًا نتيجة غياب الإرادة والرؤية الاستراتيجية فالملاعب ليست مجرد منشآت رياضية، بل هي رمز يعكس توجه الدولة نحو تطوير الرياضة ودورها كأداة تنمية اقتصادية واجتماعية.

و لا يختلف اثنان أن نقاط الضعف تشمل ،غياب التنسيق بين الجهات المعنية من بلديات و نواد مع إهمال دور الرياضة في جذب الاستثمارات الخارجية إلى جانب ضعف التخطيط طويل المدى وإهمال صيانة المنشآت و لحل أزمة البنية التحتية الرياضية، نحتاج إلى اتخاذ خطوات جريئة وشاملة حيث يجب أن تكون الرياضة أولوية وطنية تُترجم إلى مشاريع ملموسة من خلال استقطاب الدعم المالي والفني من المؤسسات الدولية و عبر شراكات استراتيجية لضمان استدامة المشاريع مع وضع خطط منتظمة لصيانة الملاعب القائمة وتجهيزها للمعايير الدولية.

إن أزمة البنية التحتية الرياضية في تونس ليست مجرد تحدٍ، بل فرصة لإحداث تحول جذري في طريقة إدارة الرياضة وتنظيم المنشآت. إذا ما تم استثمار هذه الفرصة بحكمة، يمكن لتونس أن تستعيد مكانتها كوجهة رياضية رائدة في القارة الأفريقية.